

الانتخابات البريطانية العامة (١٩٧٠- ١٩٧٩)

أ.م.د. حسن زغير حريم *

الملخص :

الانتخابات هي الطريقة التي يختار الشعب البريطاني ممثله في المجالس المنتخبة (مجلس العموم أو المجالس المحلية) عن طريق صناديق الاقتراع. للتمتع بالحقوق الديمقراطية والمشاركة بالحكم لصعوبة إشراك جميع أفراد الشعب بالسلطة المباشرة التي كانت سائدة سابقا في أثينا بسبب ازدياد عدد السكان.

خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية بأزمة اقتصادية كبيرة، وعلى الرغم من القروض الكبيرة البالغة أربعة مليارات دولار التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لها، فإنها لم تستطع تعمير مكائن معاملها المحطمة وتحقيق مطالب العمال بتحسين أحوالهم.

فأقرت الحكومة البريطانية مجانية في القطاع الصحي وقدمت الضمانات الاجتماعية للعمال العاطلين عن العمل والشيوخ وأمتت صناعاتي الحديد والصلب وعدد من الصناعات والمشاريع الأخرى، لكن الحكومة واجهت منافسة من الصناعة الألمانية واليابانية في الأسواق الخارجية. فازداد العجز بالميزانية العامة لبريطانيا بسبب مساندتها للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) وتأميم محمد مصدق (رئيس الوزراء الإيراني) للنفط الذي تهيمن عليه شركة بريطانية (برتش بتروليوم) ومطالبة الحكومة العراقية الشركات الاحتكارية في عام ١٩٥٥ بمناصفة الارباح ومشاركة بريطانيا بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ جعلت الاقتصاد البريطاني يعاني من أزمة اقتصادية مما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني وازداد حجم العجز بالميزانية بلغت في عام ١٩٧٠ بلغت حوالي ٢٥٠٠ مليون جنيه. مما ترك أثاره على الانتخابات العامة التي جرت في العام نفسه.

*أستاذ تاريخ أوروبا الحديث ، الجامعة المستنصرية

كلية التربية / قسم التاريخ / Hasan ١٩٧٥@uomustansiriyah.edu.iq

The General British Election is a way by which the British people choose their representatives in the local houses by the ballot boxes to enjoy the democratic rights and to participate in government because of the difficulty of participation of all people in the direct power as it was known in Athens due to increasing of population.

Great Britain got out from the second world war with a big economic crisis. In spite of the huge loans four milliards dollars presented by the United States to Great Britain, but it could not recover the machines of its destroyed factories and also it could not meet the services of health sector free of charge, and it presented social security to the industries of iron and steel and several other industries and projects. The British government; however, faced industrial competition from German and Japanese. Industries in the world markets. Consequently, the British balance sheet suffered from an increasing deficit because Great Britain supported the United States in the Korean War and also because Mohammad Musdaq, the Iranian premier nationalized the Iranian oil which was under the control of the British petroleum Company. It also because the Iraqi government in 1955 asked the monopolized oil companies to give it the half of profits. The British participation in the triple aggression on Egypt in 1956 made the British economy suffer from an economic crisis that led to decreasing in value of the sterling pound and increasing of defecating the balance sheet amounted to 250 millions sterling pound in 1970. All those events had very bad effects on the general British election taking place in the same year.

المقدمة

شهدت بريطانيا إجراء العديد من الانتخابات العامة تنافس فيها حزبا الويك والتوري منذ الحرب الاهلية البريطانية، اللذين تحول اسمهما بعد الاصلاح البرلماني لعام ١٨٣٢ الى حزب الأحرار للأول وحزب المحافظين للثاني ساهما في تطور الحياة السياسية البريطانية. وشهد عام ١٩٠٦ قيام حزب العمال البريطاني وتزايد دوره في نمو الديمقراطية البريطانية لاسيما بعد الظروف التي عانت منها بريطانيا منذ اشتداد ويلات الحرب العالمية الثانية ونتائجها. إذ طالب الحزب بإجراء انتخابات في عام ١٩٤٥، فاستقالت الحكومة تشرشل في ٢٣ أيار وحل الملك البرلمان. وحقق الحزب الفوز في الانتخابات التي جرت في ١٥ تموز بحصوله على ٣٩٣ مقعد. فشكّل حزب العمال في ٢٦ تموز حكومة باعت المستعمرات البريطانية بمبلغ قدره ١.١١٨.٠٠٠ جنيه استرليني لمواجهة الصعوبات الاقتصادية وأصدرت تشريعات الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل والفقراء. وأممت الحكومة المشاريع الاستراتيجية وبنك انجلترا والمستشفيات. مكنت تلك السياسة حزب العمال للفوز في الانتخابات العامة التي جرت في شباط عام ١٩٥٠ بحصوله على ٣١٥ مقعداً. فيما حصل حزب المحافظين على ٢٩٨ مقعد. وشكّل حزب العمال حكومة جديدة لكنها واجهة مشاكل عديدة بسبب سياستها الخارجية. دفعت حزب المحافظين للطلب من الملك حل البرلمان. فوافق في ٥ تشرين الأول ١٩٥١ وجرت انتخابات جديدة حصل حزب العمال على ٢٩٥ مقعداً. فيما حصل حزب المحافظين ٣٢١ مقعد. فشكّل حزب المحافظين حكومة برئاسة ونستون تشرشل واستمر حتى عام ١٩٥٥ إذ شكّل انتوني ايدن حكومة جديدة محافظة اثر مرض تشرشل واستمر حزب المحافظين بالحكم لدورتين وسعى هارولد مكميلان الذي شكّل حكومة محافظة في عام ١٩٥٧ لنشر الرفاهية في المجتمع والقضاء على البطالة لذا سعوا لتأجيل اجراء الانتخابات. رفض حزب العمال الاستسلام ونظم حملة انتخابية انتقد فيها سياسة حزب المحافظين الاقتصادية ما ساهم في فوز حزب العمال في الانتخابات العامة التي جرت في ١٨ تشرين الأول عام ١٩٦٤ بأغلبية أربع مقاعد فقط. فشكّل حكومة اضطرت في عام ١٩٦٦ الى حل البرلمان وإجراء انتخابات عامة فاز فيها حزب العمال. وشكّل ويلسون حكومة واجهة صعوبات اقتصادية اضطرتها إلى تقديم موعد الانتخابات ليكون في أيار ١٩٧٠ التي حقق فيها حزب المحافظين أغلبية، إذ حصل على ٣٣١ مقعداً. فيما حصل حزب العمال على ٢٨٧ مقعداً.

شكل حزب المحافظين حكومة جديدة واجهت ازدياد معارضة نقابات العمال بسبب العقوبات التي فرضتها الحكومة على اعضاء نقابات العمال، مما زاد الصعوبات الاقتصادية للشعب البريطاني.

فحل الملك البرلمان وجرت انتخابات جديدة في حزيران من العام نفسه فاز فيها حزب المحافظين بـ ٣٢٠ مقعداً . فيما حصل حزب العمال على ٢٨٦ مقعداً. ويرجع سبب فوز المحافظين الى رفع شعار تخفيض الضرائب ومحاربة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتصويت الصناعيين والتجار الى جانب حزب المحافظين وعدم قيام حزب العمال بحملة انتخابية جادة. فشكل ادوارد هيث حكومة محافظة وضعت برنامج لمعالجة الأزمة الاقتصادية لتثبيت الأسعار والحد من التضخم وتخفيض الضرائب . لكن البرنامج لم يساهم في تحسين أوضاع العمال الاقتصادية فأعلنوا في كانون الثاني ١٩٧٢ الإضراب العام فأعلنت الحكومة حالة الطوارئ ودعت مجلس العموم لعقد جلسة طارئة لمعالجة الأزمة وأصدرت الحكومة قانون يحرم المشاركة في الإضراب الأمر الذي أزم العلاقة بينها وبين نقابات العمال.

وساهمت أزمة الطاقة في تشرين الأول عام ١٩٧٣ اثر حرب بالشرق الأوسط من أزمة الحكومة الاقتصادية فاضطرت الى رفع أسعار الوقود و الطاقة الكهربائية الأمر الذي دفع النقابات العمالية لإعلان الإضراب العام لزيادة الأجور . فحلت حكومة هيث البرلمان في ٧ شباط ١٩٧٤ ودعت لانتخابات جديدة. تعهد ويلسون بزيادة الأجور وتوزيع الأراضي على العمال ودعم أسعار المواد الغذائية، فتمكن حزب العمال من تحقيق الانتصار في آذار عام ١٩٧٤ بحصوله على ٣٠١ مقعد. فيما حصل حزب المحافظين على ٢٩٤ مقعداً. وشكل حزب العمال حكومة جديدة قررت إعادة النظر باتفاق الأوروبيين في بروكسل لتجنب زيادة اسعار المنتجات الزراعية. وسعت الحكومة لاستثمار عوائد نفط بحر الشمال لمواجهة اضرابات العمال بسبب ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية والمحروقات. وشكل جيمس كالاهاان حكومة جديدة اثر استقالة ويلسون في نيسان عام ١٩٧٥ حصلت على تأييد حزب الأحرار في مجلس العموم.

لكن الازمة الاقتصادية ازدادت وتجاوز عدد العمال العاطلين بشكل كبير تجاوز المليونين شخص. اضطرت الحكومة للتوسع في الاستثمار المحلي. ودعت العمال للموافقة على تثبيت الاجور. وخفضت الضرائب، بيد ان الفوضى ضربت الاقتصاد وأعلن سائقوا الشاحنات الاضراب العام احتجاجاً على سياسة الحكومة بتحديد الاجور. وانتقل الإضراب الى بقية القطاعات الاقتصادية.

اضطرت الحكومة الى تقديم استقالتها في ٢٨ آذار ١٩٧٩ اثر تصويت مجلس العموم بعدم الثقة ضد سياسة الحكومة لحل الازمة الاقتصادية وجرت انتخابات جديدة في ٣ أيار حصل حزب المحافظين على ٣٣٩ مقعد تمثل بنسبة ٥٤% . فيما حصل حزب العمال على ٢٦٨ مقعد بنسبة ٤٢% . فشكل

حزب المحافظين حكومة أغلبية برئاسة ماركريت تاتشر وضعت برنامج لإصلاح المشاكل الاقتصادية ومكافحة التضخم وتخفيض الضرائب المباشرة وزيادة اجور العمال وتقليل الإنفاق الحكومي وإتباع سياسة السوق في حل المشاكل الاقتصادية وباعت شركات الدولة بمبلغ ١٠٤ مليار جنيه استرليني واستثمرتها في مشاريع للقطاع الخاص لتخفيف التزامات الحكومة.

أولاً: التمهيد : الأحزاب السياسية البريطانية

١- حزب العمال :

يرجع نشأة حزب العمال البريطاني لعام ١٩٠٠ بتكوين لجنة من ممثلين النقابات العمال (الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي والجمعية الفابية وحزب العمال الاسكتلندي المستقل)، لكن الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي انسحب من اللجنة التأسيسية بسبب سيطرة زعماء نقابات العمال على اتجاهات حزب العمال الاسكتلندي المستقل الذي كان حزباً اشتراكياً مفتوحاً أمام الجميع يستلهم تعليماته من الإنجيل يبتعد عن الفكر الماركسي. اشتركت اللجنة في انتخابات عام ١٩٠٠ لأول مرة بـ ١٥ مرشح فاز منهم أثنان كما تزايد عدد النقابات العمالية المنظمة إليه حتى أصبح عددها ٦٥ نقابة، واجهت اللجنة عراقيل وعقبات في بداية تكوينه. وأعلن في عام ١٩٠٦ عن تغيير اسم اللجنة وأصبح أسمها حزب العمال وبدأ تزايد مقاعد الحزب بمجلس العموم، فقد اشترك الحزب بالانتخابات العامة في عام ١٩٠٦ فحصل على ٣٠ مقعداً وتعاون الحزب مع حزب الأحرار في البرلمان لتمرير قوانين واعتمد على علاقته الوطيدة بالنقابات العمالية ووفق حزب العمال في المسار بين الاشتراكية المثالية وواقعية السلطة السياسية. وحصل الحزب في انتخابات ١٩١٠ على ٢.٢٤٥.٠٠٠ صوت^(١).

اشترك الحزب مع حزب الأحرار وحزب المحافظين في تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة لويد جورج عند قيام الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. كان زعماء حزب العمال أكثر التصاقاً بالطبقة العاملة. وحاول بعض الزعماء التأثير على الحزب في محاولته توطيد دعائمه في صفوف العمال استمالة الناخب المتردد الذي لا يلتزم فكراً باليمين أو اليسار^(٢).

يضم الحزب أعضاء النقابات الذي يبلغ عددهم نحو ٥.٥٥٠.٠٠٠ عضو وأعضاء الجمعيات التي يبلغ أعضائها حوالي ٢٠.٠٠٠ عضو ويبلغ مجموع أعضاء الحزب حوالي ٨٠٠.٠٠٠ عضو في عام ١٩٧٠، تنتمي قاعدة الحزب إلى الفئات الاجتماعية والاقتصادية التي تميزهم عن قاعدة حزب المحافظين. وتشير الإحصاءات إلى أن ثلث الأصوات العمالية تقع خارج دائرة نفوذ حزب العمال. يستمد الحزب تمويله بصورة اساسية من الاشتراكات التي تؤمنها النقابات والتي تشكل ٨٠% من مالية الحزب^(٣).

شهدت المدة (١٩١٩-١٩٢٠) العديد من الاضرابات العمالية بسبب انخفاض أجور العاملين في استخراج الفحم وزيادة ساعات عملهم لكن حكومة حزب الأحرار برئاسة لويد جورج اتبعت المراوغة للتخلص من تنفيذ مطالب العمال مما ساهم في فشل الحزب في انتخابات عام ١٩٢٠ وفوز حزب المحافظين^(iv).

كان حزب العمال يسعى حل المشاكل الاجتماعية بتدابير تشريعية حصل الحزب في الانتخابات العامة لعام ١٩٢٢ على ٣.١٦٢.٠٠٠ صوت، لكنه حصل على ١٨٤ مقعد وجاء في المرتبة الثانية بعد حزب المحافظين. وحصل حزب العمال في انتخابات عام ١٩٢٣ على ٣١% من المقاعد. فشل الحزب حكومة ائتلافية بأغلبية قليلة مع حزب الأحرار برئاسة رمزي مكدونالد^(v).

ولم يجرأ حزب العمال على اقتراح الاصلاحات الاجتماعية لأنه يشعر عدم موافقة حليفه عليها، لذا لم يسانده الكثير من العمال في الانتخابات العامة التي جرت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ فحقق حزب المحافظون فوز ساحقاً فيها. وشكل ستانلي بالدوين Stanley Baldwin حكومة لكنها اضطرت إلى الاستقالة في ٤ حزيران ١٩٢٩ أثر الأزمة الاقتصادية العالمية وانهاية الجنيه الاسترليني وزيادة أعداد البطالة. وكلف الملك جورج الخامس George V (١٨٦٥-١٩٣٦) رامزي مكدونالد لتشكيل حكومة بريطانية جديدة لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية^(vi). فشل حزب العمال حكومته الثانية برئاسة رمزي مكدونالد استبعد منها انصار الجناح اليساري في الحزب وتحالف مع حزب المحافظين. عاد تدهور الاقتصاد البريطاني بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية أوصلته إلى حالة العجز وانتشرت البطالة والكساد والتضخم المالي^(vii).

حاولت الحكومة إيقاف التدهور الاقتصادي بالوقوف ضد مصالح العمال لإيقاف تدهور الجنيه بتخفيض الأجور والإعانات ضد البطالة مما أثار نقابات العمال التي طالبت بتأميم الصناعات الضرورية للمواطن وزيادة الأجور. دفعت تلك المطالب مكدونالد لتقديم استقالة حكومته في ٢٥ آب ١٩٣١ وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة في ٣ تشرين الأول مع حزب الأحرار وحزب المحافظين واستمر مكدونالد على رئاستها. مما دفع حزب العمال إلى طرد مكدونالد وانصاره من الحزب. ومنى حزب العمال بهزيمة ساحقة في انتخابات عام ١٩٣٥، إذ حصل الحزب على ٦.٧٦٤.١٢٩ صوت ضمنت له ١٥٤ مقعداً فقط. بقي الحزب بعيد عن السلطة وكذلك أصبح تمثيل الحزب ضعيفاً في البرلمان بلغت ٢٤.٢٥%^(viii). فشل حزب المحافظين حكومة وحدة وطنية جديدة استمرت حتى تولى نيفل تشمبرلن رئاسة الحكومة في آيار عام ١٩٣٧ الذي استمر لغاية عام ١٩٤٠. إذ كلف الملك جورج السادس George VI (١٨٩٥-١٩٥٢)

وينستون تشرشل Churchill Winstion (١٨٧٤-١٩٥٥) رئيس حزب المحافظين بتشكيل حكومة ائتلافية لمواجهة نتائج الحرب العالمية الثانية وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاهتمام بتقديم الخدمات للشعب^(ix).

فعاد حزب العمال للاشتراك في الحكومة الائتلافية مع حزب المحافظين وحزب الأحرار. وحدث انقسام داخل الحزب وظهور جناح يساري بزعامة أتورين بيجان، الذي فضل دخول الحزب في الانتخابات العامة في عام ١٩٤٥ بشكل منفصل عن الائتلاف الحكومي. وحصل الحزب على ٣٩٤ مقعداً في هذه الانتخابات، بينما حصل حزب المحافظين على ١٩٧ مقعداً فشكّل حزب العمال أول حكومة أغلبية له برئاسة كليمنت اتلي قامت بحركة إصلاح كبيرة في بريطانيا، قررت الحكومة تأمين صناعات رئيسة مثل (استخراج الفحم والسكك الحديدية) وإصلاح التعليم والضمان الصحي والاجتماعي. بدأ حزب العمال حملته الانتخابية في ١٩ كانون الثاني عام ١٩٥٠ وأصدر بياناً دعا العمال للمشاركة خدمة للشعب وجاءت نتيجة الانتخابات بفوز حزب العمال بـ ٣٠٤ مقعداً وحصل حزب المحافظين على ٢٩٨ مقعداً ونال حزب الأحرار على ٩ مقاعد فقط. أي فاز حزب العمال بأغلبية ٦ مقاعد فقط. وكلف الملك كلمنت اتلي من حزب العمال بتشكيل حكومة واجهت انقسامات وانهارت في عام ١٩٥١. وبعد ٦ أشهر تم حل البرلمان وإجراء انتخابات في عام ١٩٥١ فاز فيها حزب المحافظين بأغلبية ١٦ مقعداً وشكّل حكومة جديدة. وبقي حزب العمال في المعارضة للسنوات الثلاث عشرة التالية^(x).

حصل هارولد ويلسون Harold Wilson ^(xi) زعيم الحزب الجيد أثر وفاة زعيم الحزب السابق جيتسكل على أغلبية في البرلمان في انتخابات عام ١٩٦٤ وشكّل حكومة واجهت صعوبات عدة. فتم حل البرلمان وأجريت انتخابات جديدة في عام ١٩٦٦ وفاز حزب العمال وشكّل ويلسون حكومة جديدة التي واجهت صعوبات اقتصادية أيضاً اضطر الأخير لتقديم موعد الانتخابات وإجرائها في حزيران عام ١٩٧٠ حقق حزب المحافظين أغلبية فيها، نال ٣٣١ مقعداً وحقق حزب العمال ٢٨٧ مقعداً^(xii). وفاز حزب المحافظين بعد تعهده بإصلاح النقابات العمالية عن طريق إعادة بعض امتيازاتها القانونية

٢- حزب المحافظين :

يعود أصل الحزب إلى التوري يتميز بأنه حزب يميني واقعي يمثل الطبقة الارستقراطية العليا. بدأ الحزب منذ تشريع الإصلاح البرلمان في عام ١٨٣٢ يسمى بحزب المحافظين وبدأ يشمل مختلف الطبقات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ يرجع تاريخ تشكيل مجلس

أدارته أو اللجنة المركزية إلى عام ١٨٧٠. وكان الأغنياء يدعمون مرشحي الحزب في الانتخابات ويلقى الحزب دعماً كبيراً أيضاً من العامل^(xiii).

وكان المحافظون الأوائل معروفون بتأييدهم للتاج والكنيسة الانكلكانية ويميل هؤلاء إلى الحفاظ على القيم التقليدية ومع عدم معارضتهم للتغيير لكنهم يرون أن تقدم المجتمع ونموه يجب أن يتما بصورة طبيعية وأن الثورة لا تعود بأي نفع للمجتمع. يضم الحزب نحو ١.٤٠٠.٠٠٠ عضو بالإضافة إلى ٣٦٠٠ عضو يمثلون المجلس المركزي ينتمون إلى طبقة الملاك الأراضي الزراعية والطبقة البرجوازية الرأسمالية الصناعية وضباط الجيش، يمتاز الحزب بمركزية صارمة يتألف من المجلس المركزي والفروع في الدوائر الانتخابية والاتحادات في المناطق. ويشكل المؤتمر السنوي للحزب الإطار الذي يلتقي فيه المندوبون عن الفروع وأعضاء المجلس المركزي. بينما تلعب اللجنة التنفيذية ورئيس الحزب دور القيادة العليا، ويتم انتخاب رئيس الحزب من قبل نواب الحزب في مجلس العموم وأعضاء الحزب في مجلس اللوردات^(xiv).

تلعب القاعدة الحزبية دوراً مهماً في اختيار المرشحين للانتخابات التشريعية، مما يؤدي إلى إبقاء عملية الترشيح بين أيدي طبقة اجتماعية ضيقة نسبياً. وهي طبقة الملاكين الريفيين وأصحاب المهن الحرة ورجال الأعمال والضباط المتقاعدين. وتأتي مصادر تمويل الحزب من تبرعات بعض أوساط رجال الأعمال وعدد من المصارف الكبيرة^(xv). احتفظ حزب المحافظين في انتخابات عام ١٩٢٢ بوضع قوي وظل انصاره يطالبون ببقاء الوضع الاجتماعي الحالي في بريطانيا، إذ حصل الحزب على ٣٨% من الأصوات مكنه من الحصول على ٥٥% من المقاعد بحسب النظام الانتخابي المتبع. وشكل المحافظين حكومة في عام ١٩٢٢ بمفرده برئاسة بوناريو وأعلنت الحماية الكمبركية^(xvi).

خسر الحزب في انتخابات ١٩٢٣، إذ حصلت على ٣٧% من المقاعد وعاد المحافظين في انتخابات ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٤ بحصوله على ٤١٩ مقعداً أي ثلثي مقاعد البرلمان وشكل بالدوين حكومة استمرت حتى ١٩٢٩ وعاد رمزي مكدونالد يدعمه حزب الأحرار. وهيمنت حكومة الوحدة الوطنية في انتخابات تشرين الأول ١٩٣١ على مجلس العموم بالحصول على ٥٥٦ مقعد. فيما حصل حزب المحافظين على ١١.٩٢٦.٥٣٧ صوت من مجموع ١٤.٥٤٩.٤٠٣ التي حصلت عليها حكومة الوحدة الوطنية. لذا قاد حزب المحافظين الحكومة حتى عام ١٩٣٥ برئاسة بالدوين^(xvii).

وفازت أحزاب حكومة الوحدة الوطنية في انتخابات العامة التي جرت في عام ١٩٣٥ بحصولها على ٤٣١ مقعداً بلغت حصة حزب المحافظين منها نحو ٣٨٧ مقعداً. فشكّل الحزب

الحكومة واستمر في السلطة حتى أيار عام ١٩٣٧ حيث شكل نيفيل تشمبرلين حكومة حزب المحافظين استمرت حتى ١٠ أيار عام ١٩٤٠، فشكل الحزب حكومة ائتلافية وطنية باشتراك حزب العمال وحزب الأحرار برئاسة ونستون تشرشل، التي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ (xviii).

ساهمت التحولات الناتجة عن الحرب العالمية الثانية في إضفاء اتجاه أكثر ليبرالية على سياسة حزب المحافظين الذي استغل استقالة بيغان وهارولد ويلسون ووفاة ارنس بيغن (وزير الخارجية) مما اضعف حزب العمال وكان المحافظين يدعمون سياسة استعمارية بالخارج وسياسة حماية الصناعة بالداخل، وجرت انتخابات في ٢٥ كانون الأول ١٩٥١ فاز فيها المحافظين (xix).

اتسعت قاعدة الحزب الانتخابية لتشمل القطاعات الشعبية والبروجوازية الصغيرة كما كان لتولي حزب العمال السلطة بعد الحرب العالمية الثانية دور في بلورة ملامح الاتجاه الجديد لحزب المحافظين. استخدم حزب المحافظين المشاكل الاقتصادية في حملة حزب العمال الانتخابية ونجم تحقيقه الفوز في انتخابات بحصوله على ١٣.٧٢٤.٤١٨ صوتاً حصل منها على ٣٢١ مقعداً ليعود الحزب إلى الحكم ولدورتين انتخابيتين متتاليتين أثر الانقسامات داخل حزب العمال (xx).

وشكل ونستون تشرشل رئيس حزب المحافظين الذي هيمن على السلطة لمدة ثلاثة عشر سنة، عدة حكومات لكنها واجهت مشاكل عديدة منها العجز في الميزانية. وحقق الحزب النصر في انتخابات العامة التي جرت في أيار عام ١٩٥٥ بأغلبية خمسين مقعداً وشكل انتوني ايدن Antony Eden (١٩٢٣-١٩٥٧) حكومة جديدة عانت بريطانيا خلالها من تدهور اقتصادي بلغ العجز في الميزانية نحو ١٤٧ مليون جنيه بسبب التزامات بريطانيا العسكرية الخارجية (xx). مما دفع ايدن لتقديم استقالة حكومته في عام ١٩٥٧ وشكل حزب المحافظين حكومة جديدة برئاسة هارولد مكميلان Harold Macmillan، الذي سعى لتحقيق الرفاه داخل المجتمع البريطاني من خلال الضمان الاجتماعي والسعي للدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة وبسبب معارضة فرنسا شكلت بريطانيا الاتحاد الأوروبي للتبادل الحر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩ انضمت إليه دول (النمسا والسويد والبرتغال والنرويج والدنمارك) الغت التعريفة الكمركية بينهم ووقعوا على اتفاقية للتجارة الحرة بينهم (xxi).

انخفضت شعبية حزب المحافظين في بداية الستينيات من القرن العشرين نتيجة زيادة التكاليف العسكرية وفضيحة (بزوفيومو) وعجز الاقتصاد البريطاني وازدياد البطالة مما دفع حزب العمال ليطرح برنامج انتخابي سماه (بريطانيا الجديدة) الأمر الذي مكنه من تحقيق الفوز في الانتخابات العامة التي جرت في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٤ بأغلبية أربعة مقاعد فقط وشكل هارولد

ويلسون حكومة رغم عدم وجود أغلبية كبيرة بيد أن تعيين ادوارد هيث Edward Heat^(xxii) لزعامة حزب المحافظين في عام ١٩٦٥ شكل بداية مرحلة جديدة في تاريخ الحزب^(xxiii).

٣- حزب الأحرار :

وريت حزب الويغز، الذي ارتبط اسمه في الدفاع عن حقوق الشعب والحريات ومواجهة سلطة الطبقة الارستقراطية في بريطانيا، أصبح بعد الإصلاح البرلماني لعام ١٨٣٢ يسمى حزب الأحرار واخذ يهتم بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، واتخذ سياسة ذات نزعة إنسانية مؤيدة للإجراءات الليبرالية الاقتصادية وأعطى حقوق للشعب الايرلندي ومعارضة سياسة حزب المحافظين الاستعمارية مما أدى إلى انشقاق حزب الأحرار وانضمام تشمبرلين ورفاقه إلى حزب المحافظين^(xxiv).

واجه الحزب أزمة أخرى في بداية القرن العشرين بسبب تزايد حدة الخلافات الداخلية وظهور نقابات عمالية وتشكلت في عام ١٩٠٦ حزب العمال، وحصل الأحرار في انتخابات عام ١٩٠٦ على ٤٠١ مقعداً، فأتيحت للحزب فرصة تشكيل حكومة جديدة برئاسة هربرت اسكويث ثم تولى لويد جورج من حزب الأحرار رئاسة الحكومة الائتلافية استمر حتى عام ١٩١٤ ثم شكل حزب الأحرار والمحافظين حكومة ائتلافية في ١٩١٨ حتى تشرين الأول عام ١٩٢٢ وحصل حزب الأحرار في انتخابات ١٩٢٣ على نسبة ٣٠% من المقاعد فشارك الحزب بالتحالف مع حزب العمال في الحكومة برئاسة رمزي ماكdonald حتى عام ١٩٣٥. ثم اشترك في الحكومة الائتلافية حتى عام ١٩٤٥ ليتم إقصاءه من السلطة حتى عام ١٩٧٠. يعد حزب الأحرار أقل تماسكاً من الحزبين الآخرين، ويعقد الحزب مؤتمراً سنوياً وينظم مجلسه المركزي اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر، وينتخب الحزب رئيسه من قبل كتلته البرلمانية^(xxv).

ثانياً: الإصلاحات السياسية في عهد حكومة حزب العمال ١٩٦٤-١٩٧٠ :

استلم حزب العمال السلطة في بريطانيا عام ١٩٦٤، أثر تقديمه برنامج انتخابي تضمن وعود بإجراء إصلاحات في مؤسسات الدولة. وشكل هارولد ويلسون حكومة انشغلت بالشؤون الداخلية، إذ أمتت في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٤ شركة صناعة الحديد والصلب وبعض الشركات الأخرى لتحسين الاقتصاد والقضاء على البطالة وتحسين الميزان التجاري البريطاني وتخفيض التضخم المالي. لكن الحكومة استقالت في تموز عام ١٩٦٥ وجرى انتخابات جديدة في ٣١ آذار عام ١٩٦٦ وخاضها حزب العمال بزعامة ويلسون فيما تنازل إليك دوغلاس هيوم Alec Douglas Home (رئيس حزب المحافظين) عن المنصب وانتخب الحزب، ادوارد هيث رئيس له

في تموز عام ١٩٦٥ لتجنب نتائج الانتخابات السابقة. وطرح حزب العمال برنامج انتخابي تضمن زيادة الدعم الاجتماعي واكمال مشروع بناء المساكن وزيادة الانتاج الصناعي للقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة للشعب البريطاني. فيما دعا حزب المحافظين في برنامجه الانتخابي لدخول بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة ودعم المزارعين وزيادة التأمين الصحي للمعاقين والمقعدين^(xxvi).

حقق حزب العمال فوز في الانتخابات التي جرت في ٣١ آذار بنسبة تجاوز ٥٠% من الأصوات حصل الحزب على ٢٩٧ مقعداً. فيما حصل حزب المحافظين على نسبة ٤١% من الأصوات، وحصل حزب الأحرار على نسبة ٨.٥% من الأصوات. فشكّل حزب العمال حكومته الثانية برئاسة هارولد ويلسون التي سعت لتحديد صلاحيات مجلس اللوردات لكنها اضطرت في ١٧ أيار إلى التخلي عن الفكرة لانشغالها ببعض المشاكل الاقتصادية والسياسية أثر خسارة حزب العمال عدد من المقاعد في الانتخابات المحلية التي جرت في بداية أيار عام ١٩٦٦ فقدمت الحكومة مشروع قانون تقليل عمر المصوتين في الانتخابات العامة إلى عمر ١٨ سنة بدلاً من ٢٠ سنة لزيادة تمثيل الشعب وإشراك الشباب في الانتخابات^(xxvii).

عقدت الحكومة اتفاق مع قادة الاتحادات النقابية العمالية في ٥ أيار عام ١٩٦٩ نص على التعاون المشترك في حل الخلافات بين العمال مع أرباب العمل بالطرق السلمية من دون اللجوء إلى الاضرابات^(xxviii).

واجهت الحكومة اشتداد الأزمة السياسية في أيرلندا الشمالية أثر تشكيل الكاثوليك كتائب مسلحة لتحقيق مطالبهم بالانفصال عن بريطانيا في عام ١٩٦٩. وحظيت الحكومة بدعم وتأييد الجماهير، وعبر الناخبين في الانتخابات المجالس المحلية التي جرت في ١٥ أيار ١٩٦٩ تأييدهم لمرشحي حزب العمال بحصوله على زيادة في المقاعد بنسبة ١٠% وأشارت استفتاءات الرأي العام البريطاني في تشرين الثاني من العام نفسه عن إمكانية فوز حزب العمال في الانتخابات العامة القادمة بسبب تحسن الاقتصاد البريطاني^(xxix).

لكن معارضة اتحاد نقابات العمال، في المؤتمر الذي عقدته في ٩ حزيران، للعقوبات التي فرضتها الحكومة على الاتحادات النقابية وفصل عدد من العمال المضربين لمطالبتهم بتحسين ظروف العمال. وإثاء المفاوضات التي أجرتها الحكومة مع الاتحاد في ١٧ حزيران تم الاتفاق على حل الخلافات بين العمال وأرباب العمل بالطرق السلمية. واستمر تأزم الوضع السياسي والاقتصادي في بريطانيا رغم ذلك، إذ أعلن رئيس الوزراء البريطاني في ١٨ حزيران أن استمرار العمال بالإضراب غير قانوني^(xxx).

ثالثاً: الانتخابات البريطانية في عام ١٩٧٠ :

تخشى الحكومة البريطانية أن يسبب أي قرار تتخذه في طريق الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة^(xxxix) في ازدياد المعارضة الشعبية لها، مما جعل الحكومة لا تتابع الطلب الذي تقدمت به لانضمام بريطانيا إلى السوق^(xxxii).

عقد حزب العمال اجتماع في ١٧ أيار عام ١٩٧٠ لإقرار البرنامج الانتخابي للحزب للمشاركة بالانتخابات العامة المقرر إجرائها في الشهر القادم وتمكن الحزب من الحصول على دعم هيئة التجارة البريطانية واتحاد النقابات لعمال المناجم (N.U.M) في الانتخابات العامة التي جرت في ١٨ حزيران ١٩٧٠. دعا ويلسون اثناء الحملة الانتخابية في الأول من أيار الجماهير لدعم الحزب للحصول على أغلبية المقاعد للعودة للحكم^(xxxiii).

ويجوز للمرشح لانتخابات مجلس العموم أن لا يكون منتمياً لحزب، غير أنه أغلب المرشحون يمثلون أحزاب سياسية مختلفة^(xxxiv). ويسمح القانون البريطاني لكل مرشح بإنفاق مبلغ لا يتجاوز عن ٧٥٠ جنيه استرليني في الدائرة الانتخابية ولهذا السبب يتولى الحملة الانتخابية عدد من المتطوعين عادة. ويشكل الحزب الفائز بأغلبية مقاعد مجلس العموم الحكومة بمفرده أو بالائتلاف مع أحزاب أخرى تكون صاحبة السلطة في بريطانيا التي فيها الملك مصون وغير مسؤول^(xxxv).

شارك في انتخابات ١٨ حزيران عام ١٩٧٠ حوالي ١٨٣٧ مرشحاً دخلوا الحملة الانتخابية من مختلف الأحزاب. وتم انتخاب ٦٣٥ نائباً من هؤلاء المرشحين حصل حزب المحافظين ٣٢٠ مقعداً وحصل حزب العمال على ٢٨٦ مقعداً ونال حزب الأحرار ٦ مقاعد والوطنيون الاسكتلنديون حصلوا على مقعدين والاييرلنديون المستقلون حصلوا على مقعد واحد فقط. فيما حصل التحالفيون والبروتستانت الاتحاديون والعمال الديمقراطيون والعمال الجمهوريون والاييرلنديون الودويون على مقعد واحد لكل منهم . ويشغل رئيس المجلس مقعد لا يحق له التصويت. كما يشغل نائب رئيس المجلس ومعاوناه ثلاث مقاعد لا يحق لهم التصويت إضافة إلى ٥ مقاعد لأحزاب أخرى. وكان هناك مقعد واحد شاغر. وشكل حزب المحافظين حكومة بالأغلبية ٣٤ مقعداً في مجلس العموم، لذا استطاعت أن تحكم لمدة طويلة تقريباً^(xxxvi).

فيما يلي نستعرض العوامل والأسباب التي أسقطت حكومة ويلسون العمالية وجاءت بحكومة حزب المحافظين. ويعد معظم المراقبين السياسيين نتيجة التصويت في هذه الانتخابات نصراً شخصياً لأدوارد هيث رئيس الحزب. وأشاروا بذلك إلى جولاته الانتخابية وخطبه المتواصلة

في الوقت نفسه الذي يأس الكثير من قادة الحزب من الفوز وبدأوا يتصرفون وكأنه ليس لهم أمل في الفوز (xxxvii).

أ- عوامل فوز حزب المحافظين :

- لعبت عوامل عدة دوراً مهماً في جذب أصوات الناخبين وكسبها لصالح المحافظين:
- ١- تركيز هيث في حملته الانتخابية على التضخم المالي وغلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية ووعده بوضع حل لها.
- ٢- نشر أرقام التجارة البريطانية لشهر أيار قبل يوم التصويت، والتي أظهرت أن عجز ميزان المدفوعات بـ ٣١ مليون جنيه، وكان لهذه الأرقام رد فعل سيء لدى الناخب، خاصة بعد تأكيد حزب العمال دائماً على قوة الوضع الاقتصادي البريطاني وتحسن الميزان التجاري لصالح بريطانيا، وسببت هذه الأرقام مفاجأة وصدمة للناخب البريطاني قبل يوم الانتخابات.
- ٣- لم يقدم ويلسون في حملته الانتخابية أي مقترحات أو خطط جديدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية، بل اكتفى بالتركيز على ما حققته الحكومة من قوانين وإصلاحات ومشاريع.
- ٤- تأثر مؤيدو حزب العمال بنتائج استفتاء الرأي العام التي أشارت إلى نسبة التأييد لحزب العمال أكثر من حزب المحافظين بـ ٩% الأمر الذي جعل انصار حزب العمال يشعرون أن فوز حزبهم هو تحصيل حاصل مما منعهم من المشاركة الفاعلة بالانتخابات، فيما دفعت نتائج الاستفتاء قادة حزب المحافظين لحث مؤيدي الحزب بالخروج والأدلاء بأصواتهم.
- ٥- نشر أرقام البطالة قبل يوم التصويت، والتي أشارت إلى ارتفاع عدد عاطلين عن العمل إلى ٤٨ ألف عاطل، مما شكل خيبة أمل لدى بعض انصار حزب العمال في مشاريع الحكومة.
- ٦- رفع حزب المحافظين شعار خفض الضرائب ودعم الاقتصاد (xxxviii).

ب- أسباب خسارة حزب العمال الانتخابات :

- كانت الأسباب التي أدت إلى خسارة حزب العمال بعد أن أكدت الاستفتاءات الرأي العام البريطاني إمكانية استمراره بالحكم. فيما يلي أهم هذه الأسباب :
- ١- عدم قيام ويلسون وحكومته بحملة انتخابية جدية واعتمادهم على نتيجة الاستفتاء لتقرير نتيجة الانتخابات مما جعل عدداً من أنصارهم لا يشاركون في التصويت.
- ٢- لم يحاول حزب العمال شرح وجهة نظرهم في القضايا الهامة، مما جعل بعض الناخبين يشعرون وكأن الحكومة العمالية تعتبر تصويتهم لها تحصيل حاصل وأمر مضمون.

٣- لم يعد هناك فرق بين برنامج حزب العمال والمحافظين في السياسة الداخلية بعد رفع حزب العمال الفلسفة الاشتراكية والايديولوجية العمالية من حملته الانتخابية وظهر شبيهه ايديولوجي لحزب المحافظين. لم تبدر من حملة ويلسون أي إشارة للعمال انصار حزبه مما أفقده عدداً كبيراً من الأصوات.

٤- خيبة أمل الاشتراكيين من قرارات حكومة حزب العمال واعتبرها دون المستوى المطلوب فامتنعوا عن التصويت للحزب.

٥- علاقة حكومة العمال بنقابات العمال المتصدعة بسبب معارضة الأخيرة لمشروع قانون تنظيم الإضرابات الذي قدمته الحكومة إلى مجلس العموم لإقراره، مما أثار عدد من النقابات واستغل حزب المحافظين هذا الأمر لاثارة عامة الناس ضد الحكومة العمالية.

٦- محاربة أوساط الصناعة والتجارة والمصارف للحكومة العمالية وميل الصحافة بصورة عامة إلى حزب المحافظين (xxxix).

شكل حزب المحافظين حكومة جديدة برئاسة ادوارد هيث في ٢١ حزيران ١٩٧٠ من ١٨ وزيراً، أقل من وزارة ويلسون بوزيرين، وأهم الوزراء الجدد.

١- وزير الداخلية ريجلند مولدنج (نائب رئيس حزب المحافظين).

٢- وزير الخارجية اليك دوجلاس هيوم.

٣- وزير الخزانة ايان ماكلدود.

٤- رئيس مجلس اللوردات كينتون هوج .

٥- وزير الدفاع اللورد كانجتون.

٦- الوزير المسؤول عن السوق الأوروبية المشتركة انتوني باربر.

٧- وزير الدولة للتعليم والعلوم ماركريت تاتشر (xi).

٨- وزير الصناعة والتجارة جون ديفيز John Davies (xii).

وضع حزب المحافظين في عام ١٩٧٠ سياسة اقتصادية لمعالجة الأزمة الاقتصادية لتعزيز موقف بريطانيا في المفاوضات الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وبنيت هذه السياسة على أركان عدة هي تجميد الأجور، وزيادة الإنتاج وثبات الأسعار، والحد من التضخم وموازنة دخول العمال والموظفين (xiii).

أثناء التطبيق وجد أن الركن الوحيد الذي ينفذ هو تجميد الأجور فقط. أما الاسعار المواد الغذائية فترتفع بأطراد. واتسعت الهوة في الدخل كما لم يحدث من قبل، وتضاعفت ارباح الشركات والبنوك الكبيرة، ونمى ثراء فئة المضاربين في العقارات والأراضي، وبقيت أجور العمال

وحدها مجمدة، في ظل تضخم يتفاقم كل يوم وتزداد وطأته على أصحاب الدخل المحدودة والمجمدة^(xliii).

افتتحت الملكة اليزابيث الثانية في ٢ تموز عام ١٩٧٠ الدورة البرلمانية الجديدة وألقت خطاب أكدت فيه سعي الحكومة البريطانية لتقديم لائحة قانون العلاقات الصناعية، الذي ينظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل الذي تطالب به نقابات العمال، سعت الحكومة لكسب نقابات العمالية من خلال اعترافها بالحصانة لأعضائها أثناء الإضرابات بشرط أخذ النقابات موافقات قبل إعلان الإضراب. وهددت الحكومة النقابات العمالية بفرض عقوبات جنائية بحق المحرضين على قيام إضرابات عشوائية دون أخذ إذن مسبق من الحكومة^(xliiv).

رفض العمال في ١٠ تموز ١٩٧٠ السير في الخطة التي وضعتها حكومة هيث، وأعلن عمال مناجم الفحم الحجري التوقف عن العمل الإضافي والاكتفاء بالعمل ثماني ساعات يومياً فقط مطالبين بزيادة أجورهم التي تبلغ ٣٨ جنيه إسترليني أسبوعياً لم تعد تكفيهم لمجابهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغلاء المعيشة، وطالبوا الحكومة بزيادة أجورهم إلى ٤٧.٥ جنيه في الأسبوع أي زيادة بنسبة ٢٥%^(xlv).

وشهدت بريطانيا في ١٠ كانون الأول إضراب لعمال الكهرباء استمرت يومين دفع الحكومة لإعلان حالة الطوارئ في البلاد وطلبت من قوات الأمن إنهاء الإضراب مما سبب أعمال شغب اضطرت الحكومة إلى خفض قيمة الجنيه الإسترليني وأصبحت قيمته ٣.٢٢ دولار وسبب إضراب العمال زيادة عجز ميزان التجاري فبلغ نحو ٣٨٣ مليون جنيه^(xlvii).

لم توافق حكومة المحافظين على الزيادة التي طالب بها العمال، لخشيته أن تؤثر على الخطة الاقتصادية التي اعتمدتها للحد من التضخم النقدي وموازنة ميزان المدفوعات لصالح بريطانيا، والمحافظة على القوة الشرائية للجنيه الإسترليني. ساند سائقوا القطارات عمال المناجم والكهرباء في إضرابهم وبدأوا يتباطؤون بالعمل ويرفضون العمل ساعات إضافية، فزادت أزمة الطاقة تعقيداً بامتناع سائقوا القطارات عن إيصال الفحم إلى المحطات الكهربائية في مختلف أنحاء بريطانيا، لمواجهة تقليل الحكومة استيراد النفط الخام من الخارج للمحافظة على الميزان التجاري البريطاني^(xlviii).

اضطرت الحكومة في شباط عام ١٩٧١ لتأميم شركتي رولز رويس Rolls-Royce واوبر كلايد upper clyde shipbul dersoq ، وقدمت الحكومة في ٧ تموز مشروع القانون الذي نبئت به الملكة، لتنظيم العلاقات الصناعية، الذي تضمن إصلاحات ضريبية غير مباشرة كضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات^(xlviii).

سعى رئيس الحكومة اقناع قادة النقابات العمالية واتحاد الصناعات بوضع سياسة تحديد الاسعار ومنح العمال زيادة بسيطة في الأجور، بيد أن محاولاته فشلت بسبب رفض قادة النقابات المقترح، فأصدرت الحكومة تشريع يحدد فيه الاسعار للسلع الاساسية للمواطن وزيادة قليلة بأجور عمال المصانع لمواجهة التضخم المالي. بيد أن نقابات العمال رفضت ذلك وشنت اضرابات في جميع انحاء بريطانيا. لم يخضع هيث لتهديدات ومطالب عمال المناجم و الكهرباء وسائقوا القطارات، فاعلن في ١٠ كانون الثاني عام ١٩٧٢ حالة الطوارئ في البلاد، وفرض العمل خمس أيام في الاسبوع. ورفض تعريض خطته الاقتصادية للانهايار، وفضل انتشار البطالة بين العمال ودفع تعويض لهم من صندوق الرعاية الاجتماعية الخاص بالعاطلين على الذهاب بالاقتصاد البريطاني إلى المجهول. ودعا مجلس العموم البريطاني لاجتماع طارئ لتحديد موقفه من الأزمة التي اخذت تضغط على مختلف نواحي النشاط الاقتصادي البريطاني^(xlix).

تأزم الموقف بتشريع حكومة المحافظين في ٢٥ كانون الثاني قانوناً يمنع الاضراب الفوري، ويعرض النقابات التي تقوم به لغرامات فادحة ولعقوبة السجن أيضاً. قننت الحكومة الاضراب وطوقته لحين إجراء تفاهم مع زعماء النقابات. بيد أن نقابات العمال لم توافق على هذا التشريع واعتبرته اعتداء على حريتها في التعبير عن مطالبها بالأضراب الذي هو حق مشروع معترف به بالقانون البريطاني، مما أزم العلاقة بين الحكومة والنقابات العمالية^(l).

واجهت حكومة المحافظين المظاهرات في ايرلندا بحزم، إذ اطلق الجيش البريطاني في ٣٠ كانون الثاني النار على المتظاهرين الكاثوليك في مدينة لندنديري Londonderry في إقليم الستر تسبب في مقتل ١٣ شخص وجرح العشرات، مما خلق أزمة داخلية دفعت الحكومة إلى إلغاء البرلمان المحلي لإقليم الستر في ٢٤ اذار وحولت سلطاته إلى مجلس العموم البريطاني وتم الحاق ايرلندا ببريطانيا مباشرة⁽ⁱⁱ⁾.

ألقي المحافظون اللوم على العمال الذين يصرون على زيادة الأجور وعلنوا الحرب ضد الفئة التي تقود النقابات، واتهمت الحكومة العمال الشيوعيين بالوقوف وراء تلك الاحداث لأسقاط النظام الديمقراطي، وناشدوا الناخبين بانتخاب المحافظين مجدداً وبأغلبية ساحقة وتفويضهم حق وضع الأمور في نصابها. انعكست المعركة التي نشبت بين الحكومة ونقابات العمال داخل حزب المحافظين وعملت على حدوث انشقاق في صفوفه، فقد طالب عدد لا يستهان به من أعضاء الحزب بضرورة التزام الحذر واللجوء إلى المفاوضات مع النقابات. بينما يصر البعض من المقربين لهيث على حمل عمال المناجم على الازعان ودعم سلطة الدولة بكل قوة⁽ⁱⁱⁱ⁾.

قرر عمال الفحم الحجري الاستمرار بالأضراب في اجتماع عقده في لندن بأغلبية ٨١% من اصوات الحاضرين، ولم تنجح مساعي أعضاء حزب المحافظين المعتدلين في حمل العمال المضربين على الرجوع عن قرارهم، وخلال لقاء الممثلين النقابيين مع رئيس الوزراء أصر هيث على التمسك بقراره السابق الذي يقضي بمنح عمال مناجم الفحم الحجري زيادة مقدارها ٧% فقط بدلاً من ٢٥% لكن موري (أمين عام اتحاد النقابات العمالية) رفض ذلك وطالب بأن تشمل الزيادة جميع العمال. وانتهى الاجتماع دون التوصل إلى أي اتفاق بينهما، وكتب هيث رسالة إلى موري حثه فيها على وقف الاضراب العام خلال الحملة الانتخابية التي ينوي الدعوة لها. وطالب زعيم المعارضة ويلسون من رئيس حزب الأحرار جيريمي ثورب تأييد مسعاه لدى عمال المناجم لحل الأزمة⁽ⁱⁱⁱ⁾.

يذكر أن الاتجاه اليساري في صفوف نقابات العمال هو الذي قاد الحملة ضد حكومة المحافظين. برز هذا الاتجاه في عهد حكومة حزب العمال السابقة التي قلصت استخراج الفحم فحولت بعض العمال إلى صناعات أخرى، واستمر الوضع على حاله عندما سمح المحافظون بدرجة من التضخم النقدي أدت إلى انكماش المداخيل الفعلية. وصار العمال اليساريون يهيمنون على اتحادات عمال المناجم منذ عام ١٩٧٢، عندما اثبت أول اضراب ناجح لعمال المناجم أن الصلابة في الكفاح تعطي ثمارها، وحل ماك غاهي في تموز بمنصب رئيس الاتحاد وحصل لورنس دالي وجوغورملي على أكثرية الأصوات العمالية جعلتهما في مركز القيادة في الاتحاد^(iv). قررت حكومة المحافظين في ٢٠ آذار ١٩٧٣ إعادة تشكيل البرلمان الايرلندي الشمالي، الذي يتكون من ٧٨ عضواً. وتحتفظ الحكومة البريطانية سلطة على الاقتصاد والسياسة الداخلية والدفاع، بيد أن الجيش الجمهوري الايرلندي رفض الاعتراف بالقرار، وبقيت المشكلة الايرلندية دون حل^(v).

يبيد الكثير من البريطانيين عن عدم رضاهم على دخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة والتي يتهمونها بمسؤولية زيادة الأسعار. وهذا الشعور ازداد بسبب الازمات التي تواجه دول السوق الداخلية خلال تلك الفترة، ويهاجم حزب العمال سياسة حزب المحافظين الأوروبية، فيما يؤيد حزب الأحرار سياسة حزب المحافظين الأوروبية^(vi).

كان لازمة الطاقة النفطية في تشرين الأول عام ١٩٧٣ أثرها الكبير على حكومة المحافظين، فقد سببت ازدياد نقمة الناخبين على حكومة هيث وبرنامجه الاقتصادي، فتقنين الكهرباء بنسبة ٢٠% وزيادة اسعار البنزين ووقود التدفئة ضغط على حياة البريطانيين اليومية، وأكد هيث بأن سياسة حكومته في الشرق الأوسط هي التي ضمنت استمرار امدادات النفط

لبريطانيا. فيما اتهم ونيس هيلي (عضو حزب العمال) الحكومة البريطانية باقتراض الأموال من الدول العربية الخليجية، كما هاجم ويلسون سياسة المحافظين في الشرق الأوسط^(vii).

فيما استغل عمال المناجم الأزمة لتصعيد اضرابهم والاصرار على موقفهم أملاً في دفع الحكومة إلى الاستجابة إلى مطالبهم بسبب الأزمة، أما الحكومة البريطانية رفضت مطالب عمال المناجم حتى لا يستغل عمال النقابات الأخرى ضعف الحكومة ويطالبون بزيادة أجورهم. قدم كبار الصناعيين في بريطانيا مقترح لرفع أجور عمال مناجم الفحم ودفع لهم مبلغ ٨٠.٠٠٠ جنيه، لكن قادة نقابات العمال رفضوا ذلك وطالبوا شمول جميع العمال بالزيادة واعلنوا استمرار الاضراب، ودعا رئيس الوزراء العمال لإنهاء الاضراب الذي أضر بالاقتصاد البريطاني^(viii).

رابعاً: الانتخابات في عام ١٩٧٤

أعلن هيث في بيان موجز في ٧ شباط ١٩٧٤، أن الأمة ستدعى للتوجه إلى صناديق الاقتراع في مطلع الشهر القادم، وصدر في ٨ شباط مرسوم ملكي بحل البرلمان، ينص القانون البريطاني على وجوب إجراء انتخابات عامة كل خمس سنوات، إلا أنه يجوز لرئيس الوزراء أن يطلب من الملكة حل البرلمان القائم والدعوة إلى انتخابات جديدة في أي وقت خلال هذه المدة. بدأ الزعماء البريطانيون الثلاثة ادوارد هيث وهاارولد ويلسون وجيريمي ثورب في ١١ شباط حملاتهم الانتخابية بعقد مؤتمرات صحافية يومية حتى يوم الصمت الدعائي في ٢٨ شباط^(ix).

واتهم هيث في حملته الانتخابية حزب العمال بالسير نحو اليسار بينما تواجه بريطانيا مشاكل خطيرة في الداخل والخارج. ودعا الناخبين البريطانيين إلى انتخاب حكومة قوية تتمتع بالأغلبية المطلقة وقال : (يجب تحديد من يحكم بريطانيا البرلمان أم النقابات). وعد ويلسون في إحدى مهرجانات حزب العمال بأن المحافظين يريدون خمس سنوات أخرى من سياسات ومواقف أدت ببريطانيا إلى الافلاس والشلل الصناعي والانهيال الاقتصادي، ودعا ويلسون الحكومة لمراقبة الأسعار لا مراقبة الأجور^(ix).

ودعا حزب العمال أيضاً لتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد ووعده نقابات العمال بفك القيود المفروضة على الاجور، وترك التضخم يستشري، وتأمين أراضي الدولة لبناء مساكن شعبية للعمال، وفرض ضرائب جديدة على ارباح الشركات الكبرى، وتأمين حاجات بريطانيا من المواد الزراعية بأسعار مناسبة، وإعادة النظر في شروط دخول بريطانيا للسوق الأوروبية المشتركة لزيادة حصة بريطانيا في التجارة مع دول السوق، وقال ثورب أن هذه الانتخابات يتنافس عليها

المحافظون والعمال وكلهم متطرفون في عدائهم لاعتدال الأحرار، ورفع شعار في حملته : (ليس املهم الفوز بل املهم تحقيق التوازن السياسي)^(xi).

فيما دعا رئيس اتحاد عمال المناجم إلى عقد اجتماع استثنائي للجنة التنفيذية بالاتحاد لمناقشة عرض قدمه عدد من رجال الأعمال، ويتضمن العرض تقديم الاخيرين مبلغ قدره ٧٦ ألف جنيه للاتحاد يومياً مقابل عودة العمال عن إضرابهم^(xii).

وأظهرت الحملة الانتخابية هوة واسعة بين الحزبين الكبيرين المتنافسين، المحافظين والعمال من جهة وبين قطاع واسع من الناخبين الذين فقدوا حماسهم لما يدور حوله من حملات انتخابية شملت روح التذمر انصار الحزبين الذي يدخل عملهم هذا في صميم الممارسة الديمقراطية. وأظهرت الحملات الدعائية صراعاً طبقياً وسادت روح الاستياء والتذمر في صفوف الناخبين، الذين يرفضون الانسياق وراء الجدل السياسي لأنهم سئمو وعود السياسيين^(xiii).

واثارت المقابلة التلفزيونية التي اجراها هيث وويلسون الكثيرين من البريطانيين الذين عدّوها لا تتناسب مع متطلبات الشعب الحقيقية. والأمر الوحيد الذي يشغل الناس، وكاد يفجر الحالة السياسية الداخلية في البلاد بصورة مستمرة، هو مشكلة الاسعار التي هي حديث الناس في كل مكان وبشكل حاد وملح^(xiv).

توجه ثلاثون مليون ناخب بريطاني في الأول من أذار ١٩٧٤ لاختيار ٦٣٥ نائباً من بين ألفي مرشح. وكانت نتائج الانتخابات لصالح حزب العمال حيث حصل على ٣٠١ مقعداً، فيما حصل حزب المحافظين على ٢٩٤ مقعداً، وحصل حزب الأحرار ١٢ مقعداً وحصلت الأحزاب الأخرى على ٢٨ مقعداً، وصوت ١١.٩١٦.٠٠٠ ناخب لصالح حزب العمال وهم يمثلون نسبة ٣٨.١% وصوّت لحزب المحافظين نحو ١١.٦٥٧.٠٠٠ ناخب يمثلون نسبة ٣٧.٢% فيما حصل حزب الأحرار على نسبة ١٩.٣%، وصوت للأحزاب الأخرى حوالي ١.٦٧٩.٠٠٠ ناخب تمثل نسبة ٥.٤%، ويحتاج أي حزب إلى ٣١٨ مقعداً لكي يتمتع بأغلبية مطلقة في البرلمان^(xv).

رفض حزب الأحرار العرض الذي تقدم به هيث للاشتراك في حكومة ائتلافية مع حزب المحافظين. وكان حزب الأحرار هو الذي يرجح كفة أي حزب لتشكيل حكومة. وشن العمال المضربين، بعد إعلان نتائج الانتخابات، حملة جديدة ضد حكومة هيث وطالبوه بالاستقالة. كما قامت مظاهرات عمالية في شوارع لندن نادت برحيل هيث واعرب المتظاهرون عن سخطهم على حزب المحافظين الذي تسبب ببروز شبح الأزمة الاقتصادية وعرض البلاد إلى خسائر جسيمة. قدم هيث استقالته، بعد فشل كل المحاولات التي قام بها لتكوين ائتلاف حكومي يحظى بالأغلبية في مجلس العموم إلى الملكة اليزابيث^(xvi).

خامساً: تشكيل حكومة حزب العمال الجديدة :

طلبت الملكة من ويلسون، بعد قبولها استقالة هيث، تشكيل حكومة جديدة في ٣ آذار ١٩٧٤ ودعا ويلسون الشعب البريطاني للوحدة خلف حكومته للعمل على تخطي الأزمات، وأعلن هيث مساندته لجهود ويلسون لحل الأزمة، فيما عارض ثورب خروج بريطانيا من السوق الأوروبية المشتركة وتطبيق برنامج حزب العمال الانتخابي الذي يدعو لتأميم الأراضي وبناء وحدات سكنية للعمال^(lxvii).

أعلن ويلسون في ٤ آذار تشكيل الوزارة، ضمت ١٤ وزير، فعين دينيسي هيلي وزيراً للخزانة. وأصبح جيمس كالاهاان وزيراً للخارجية. ونصب مايكل فوت وزير دولة لشؤون العمل. وتولت باربرا كاسل وزارة الدولة للشؤون الاجتماعية. وأصبح أريك فارلي وزيراً لشؤون الطاقة وعين الوين جوسن وزيراً للعدل ونصب فريد بریت وزيراً للزراعة وعين انتوني ويدجود وزير دولة لشؤون الصناعة وأصبح بيتر شور وزير دولة لشؤون التجارة وعين ري جينكينز وزيراً للداخلية، وتولى انطوني كروسلان وزارة البيئة. وأصبح وليم روس وزيراً لشؤون اسكتلندا وعين هارولد ليفر وزيراً لدوقية لانكستر ومسؤولاً عن شؤون السوق الأوروبية^(lxviii).

أعلن جيمس كالاهاان ان بريطانيا لن ترسل اندارات إلى شركائها الاوروبيين من أجل إعادة مناقشة اتفاق بروكسل وان قراراً بهذا الشأن يتوقف على الطريقة التي سترد بها الدول الأخرى الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة على طلب لندن بتجنب أية زيادة جديدة في اسعار المنتجات الزراعية^(lxix).

واكد كالاهاان أن أول مهمة للحكومة على الصعيد الداخلي هي تسوية أزمة عمال المناجم. وأعلن الوزير فوت توصل حزب العمال إلى اتفاق مع النقابات العمالية يمثل نوعاً من العقد الاجتماعي. كما تعهد الوزير بزيادة الرواتب والاعانة لذوي الدخل المحدود وبذل جهود كبيرة لمعالجة أزمة السكن ومحاربة المضاربة بالعقارات وفرض ضريبة سنوية على الاغنياء وسعي الحكومة لتأميم مشاريع استخراج النفط في بحر الشمال وبحر ايرلندا ومشاريع النقل البحري والجوي. وأعلنت الملكة إليزابيث في خطاب العرش الذي القته في ٥ آذار عام ١٩٧٤ في افتتاح مجلس العموم البريطاني عن سياسة الحكومة البريطانية تقوم على أساس التعاون مع جميع الدول والسعي للتفاوض من جديد حول شروط انضمام بريطانيا لسوق الأوروبية المشتركة وتأييد بلادها لحلف الشمال الأطلسي ومعارضتها لسياسة التمييز بين الشعب^(lxx).

وأكدت الصحافة البريطانية على صعوبة المهمة التي ستواجه حكومة حزب العمال بسبب عدم تجانس التيارات داخل الحزب فضلاً عن ضالة عدد اصوات الأغلبية البرلمانية مما يهددها بالسقوط عند اشتداد أي أزمة في البرلمان، إذ رأت أحزاب الأقلية أن مصلحتها تفرض عليها الوقوف إلى جانب المعارضة التي تملك ٢٩٦ مقعداً مقابل ٣٠١ مقعداً لحزب العمال والفارق بسيط بينهما^(lxxi).

وأضافت صحيفة التايمز مصاعب أخرى التي تواجه الحكومة تشمل تأييد حزب العمال لنشاط النقابات العمالية عندما كان في المعارضة لكن أزمة التضخم الاقتصادي التي توجه الحكومة تتطلب حلها بالاعتماد على الأقلية البرلمانية التي يملكها في البرلمان وليس بالاعتماد على النقابات العمالية. بيد أن بعض المراقبين يعتقدون أن ويلسون سيركز على محاولة حل المشاكل الاقتصادية، ولا سيما وهو خبير في هذا المجال، في عمل حكومته مما يعطيه الحماية ضد المعارضة إذ نجح في إقامة توازن حقيقي بين مطالبات عمال المناجم وبقية نقابات العمالية^(lxxii).

والحقيقة أن ويلسون الذي فاز بأغلبية ضئيلة لا يمكنه إطلاق يده في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها بريطانيا، ولن يستطيع تنفيذ الوعود التي نادى بها عندما كان زعيماً للمعارضة مما يبقى البلاد في أزمتها التي تعاني منها منذ فقدان بريطانيا لمستعمراتها بعد الحرب العالمية الثانية أثر تنامي الشعور الوطني التحرري.

قرر ويلسون حل البرلمان في تشرين الأول عام ١٩٧٤ وإجراء انتخابات جديدة في شهر كانون الأول بسبب ضعف الأغلبية البرلمانية التي يتمتع بها حزب العمال، وكانت نتيجة الانتخابات مشابهة للانتخابات السابقة، إذ قلت الأغلبية التي يتمتع بها حزب العمال إلى ٣ مقاعد فقط، وحصل الحزب على ١١.٥٠٠.٠٠٠ صوت فيما حصل المحافظين على ١٠.٥٠٠.٠٠٠ صوت. حصل حزب المحافظين على ٢٩٧ مقعد بنسبة ٣٢.٨% من الأصوات. وحصل حزب العمال على ٣٠١ مقعداً بنسبة ٣٧.٨% من الأصوات فيما حصل حزب الأحرار على ١٤ مقعد بنسبة ١٩.٣%، وحصلت الأحزاب الأخرى على ٢٣ مقعداً^(lxxiii).

وشكل هارولد ويلسون رغم ذلك حكومة عمالية اعتمد على حزب الأحرار في تمرير مشاريعها في البرلمان، وظلت هذه الأغلبية تتضاءل بسبب الوفاة أو الاستقالة انصاره وتمكن حزب العمال بعد ذلك من مواصلة الحكم بفضل تأييد النواب الايرلنديين أنصار الاتحاد مع بريطانيا^(lxxiv).

افتتحت الملكة اليزابيث الدورة البرلمانية الجديدة في ٣ كانون الثاني ١٩٧٥ حضر حفل الافتتاح رؤساء البعثات الدبلوماسية وأعضاء البرلمان في مجلس العموم واللوردات وأشار الخطاب إلى التقدم الملحوظ والتطورات الجديدة على الميزان التجاري والوضع الاقتصادي البريطاني، وأكد على هدف الحكومة لإنهاء البطالة والعمل على زيادة الانتاج وتقليص التضخم المالي واستثمار عوائد نفط بحر الشمال بالشكل الاقتصادي لمواجهة الاضرابات العمالية المطالبة بزيادة الاجور وتحقيق نظام اقتصادي قوي. والالتزام بمنح الحكم الذاتي إلى اقليمي اسكتلندا وويلز والعمل على انهاء الصراع في ايرلندا. واقتصر الخطاب على مجمل القضايا الخارجية مع التأكيد على التزام بموقف بريطانيا من الحلف الشمالي الأطلسي والسوق الأوروبية المشتركة. ويتوقع أن يهتم البرلمان الحالي بإنهاء المشكلتين المعلقتين اللتان تم مناقشتها طويلا في الدورة الماضية، وهما مشكلة الحكم الذاتي إلى اقليمي اسكتلندا وويلز وسعي المجلس لتشريع اللائحة الخاصة بانتخابات البرلمان الأوروبي^(lxxv).

شكل جيمس كالاهاان (اثر استقالة ويلسون) حكومة عمالية جديدة في نيسان عام ١٩٧٦ احتوت اغلب وزراء الحكومة السابقة وحصلت الحكومة على تأييد نواب حزب الأحرار بموجب اتفاق داخل البرلمان. تعتمد الحكومة الحالية على النواب الأحرار في تحقيق هذين الأمرين، إلا أن العقبة التي تبرز أمام حكومة العمال ترد من خلال معارضة المجموعة اليساري التي يطلق عليها تربيون (نسبة إلى صحيفتهم) من أعضاء حزب الأحرار في البرلمان بضمنهم ستة وزراء لسياسة الحكومة في هذا المجال. الأمر الذي دفع حزب العمال للاعتماد أيضاً على دعم النواب الايرلنديون انصار الاتحاد مع بريطانيا في مجلس العموم^(lxxvi).

ازدادت الأزمة الاقتصادية في بريطانيا وتجاوز عدد العاطلين للمرة الأولى منذ نصف قرن، المليونين. فسعت الحكومة إلى توفير فرص عمل جديد وتوزيع الاعانات على العمال العاطلين وتقليل سن التقاعد فضلاً عن تشجيع النساء اللاتي يفضلن التفرغ للأشرف على شؤون منازلهن وبالتالي لا يدرجن اسمائهن في قوائم البطالة، وتعاقبت حالات غلق المصانع وتسريح العاملين بشكل مستمر، وتلقى أكثر من ٢٠ ألف شخص انذارات بالطرد في مختلف القطاعات من صناعة السيارات إلى تجارة المواد الغذائية^(lxxvii).

توسعت الحكومة العمالية في عام ١٩٧٧ بالاستثمار المحلي لمواجهة ازدياد التضخم المالي وسعت الحكومة لاقناع نقابات العمال بقبول تجميد الأجور للخروج من الأزمة، وتم تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي^(lxxviii).

مرت الحكومة بأوضاع صعبة بعد سلسلة الاضرابات التي عمت مختلف النقابات العمالية، وواجه كالاهاان ثلاث مشاكل داخلية رئيسية. الأولى تفشي الفوضى في الاقتصاد وكانت الحكومة تسعى لمنع انفجار الوضع ووقف شلل الصناعة الذي يهدد استقرار بريطانيا الاجتماعي. وأعلن سائقي الشاحنات الاضراب احتجاجاً على سياسة الأجور التي أقرتها الحكومة القاضي بتحديد الزيادة بالأجور بنسبة ٥% فقط، وانتقلت موجة الاستياء إلى عمال قطاع التبريد والاتصالات مما زاد من تعقيد الأزمة. أما المشكلة الثانية فهي إعادة ثقة المواطنين بالحكومة العمالية، وإثبات قدرتها على مواجهة الحملة التي تقودها نقابات العمال ضد سياسة الأجور التي أقرتها، وتتعلق المشكلة الثالثة بتركه الباب مفتوحاً أمام احتمال إجراء انتخابات عامة مبكرة في بريطانيا^(lxxix).

أظهرت استطلاعات الرأي العام تأييد نقابات العمال للبرنامج الانتخابي الذي طرحته ماركريت تاتشر، الأمر الذي دفع كالاهاان للإعلان في ٧ أيلول ١٩٧٨ عن عدم امكانية إجراء الانتخابات في نهاية العام وتأجيلها إلى العام التالي ووصفت تاتشر تلك الخطوة بالجبانة، وانتقد ديفيد ستيل David Steele (رئيس حزب الأحرار) حزب العمال ووصف الخطوة بالهروب. رفضت نقابات العمال سياسة حكومة العمالية بتقييد الأجور ونظمت النقابات سلسلة من الاضرابات في شهري كانون الأول عام ١٩٧٨ وكانون الثاني عام ١٩٧٩ مما أضعف موقف الحكومة وتبرأت عن مسؤوليتها تأجيل الانتخابات العامة في البلاد^(lxxx).

مارست شخصيات سياسية عديدة ضغوط لإجراء الانتخابات في ٥ شباط عام ١٩٧٩، لكن الذي يحدد الموعد هي كلمة رئيس الوزراء أو تعرض الحكومة إلى سحب ثقة في البرلمان. وطلب كالاهاان من وزراء حكومته وضع ميزانية لخمس أشهر لمواجهة احتمال إجراء انتخابات قريبة، مما أثار المعارضة التي اتهمت الحكومة بالتستر على مسائل مشكوك في سلامتها القانونية^(lxxxi).

ويبدو أن وضع ميزانية قصيرة ضروري لإعادة النظر في سياسة الأجور والضرائب والتعويضات المستحقة للعاملين في بعض القطاعات التي تطالب بها المعارضة. وأن أي تعديل يطرأ على الميزانية السنوية لن يستحوذ ثقة الصناعيين والأسواق المالية البريطانية التي يعثرها الحذر من الوضع الحالي.

طالب الخبراء الماليين تخفيض الإنفاق الحكومي لتحقيق استقرار الجنيه وضبط عملية التبادل المالي ضمن مستوى من الفوائد وزيادة الضرائب على المشروبات الروحية والسكريات، وصادق مجلس الوزراء على تلك التوصيات وصدرت التعديلات في مشروع قانون المعروف بـ لاوسن - روكر - وايز، ولكن من المستبعد جداً أن تحصل على موافقة البرلمان. واحتمال تغير

التوقعات المالية التي وضعتها وزارة الخزانة في أي وقت، لان هيلي (وزير الخزانة) استفاد من التقديرات الخاطئة التي وضعها قطاع القروض العامة^(lxxxii).

وكانت أولوية رئيس الوزراء هي محاربة التضخم، فتمكن من التوصل إلى اتفاق محدد مع الاتحادات العمالية ينص على التعاون في محاربة التضخم . والمخ كالاهاان عن عزمه خفض الزيادة الحاصلة في الاسعار بنسبة ٥%، وتم الاتفاق ايضاً على زيادة أجور العاملين في القطاع العام. وأعلن المسؤولون البريطانيون في أكثر من مناسبة عن عزمهم متابعة سياسة الاجور السابقة. وسعت الحكومة لتشكيل هيئة خاصة للتمييز بين الأجور في القطاعي العام والخاص وتحديد الاستثناءات التي لا تخضع للقواعد الاساسية، لكن مورية رفض ذلك وطالب بتوحيد الأجور في القطاعين، وناقشت الحكومة هذه القضايا إضافة إلى المسائل المالية الأخرى وقررت تقديم مشروع قانون ضد الصناعيين لكسب الشعب^(lxxxiii).

واصدر مجلس العموم قانون تحمل المسؤولية، الذي يفرض غرامة على المصنع في حالة تعرض شخص للضرر بسبب استخدامه منتج مما أثار الصناعيين فشنوا حملة انتقادات عنيفة ضد القانون أمام اللجنة النيابية المختصة، واعتبروا تعريض الصناعيين للملاحقة القانونية يعيق كثيراً تطور الصناعات البريطانية. وبدأ الشعب البريطاني يتحدث عن إجراء انتخابات، التي بدت مفاجئة للأحزاب السياسية ولم تعد لها العدة كما ينبغي، ويلاحظ على المرشحين أنهم منهمكون في الإدلاء بتصريحاتهم ويعملون معاً على توحيد الجهود والإجراءات للبدء بالحملة الانتخابية.

وتم إجراء استطلاعين للرأي حول نتائج الانتخابات من قبل صحيفتي ديلي تلغراف وديلي اكسبريس وكلاهما يشيران إلى تقدم حزب المحافظين بنسبة ١٠% على حزب العمال، وتُعد النتيجة ذات بُعد جوهري لكنها ليست بمأمن عن التبدل اثناء عملية التصويت والناخبين يُغيرون آرائهم باستمرار لكنهم لا يرغبون أن يحقق أحد الحزبين فوزاً ساحقاً على الآخر حتى لا يستأثر بالسلطة لمدة خمس سنوات جديدة^(lxxxiv).

وتؤمن برامج الأحزاب السياسية التي طرحت الرؤية الواضحة للفروق الشاملة بينها، أن الموضوع الرئيس هو فرض الضرائب وشكل الإنفاق العام. والأحزاب الثلاثة تعد بتخفيض الضرائب المباشرة والتحول إلى ضريبة الإنفاق، وتعهد الأحرار بفرض ضرائب على القروض والممتلكات تصل (٢٠-٥٠)% تحل محل ضريبة الضمان الاجتماعي وضريبة الدخل. لم يرغب الأحرار في تقليص الانفاق العام وانما يطالبون بالقضاء على التبذير البيروقراطي، ويعتقد المحافظين وحدهم بوجوب زيادة تخصيصات شؤون الدفاع، ويؤيد الأحرار والعمال تحديث سكك الحديد ويعارضون زيادة ضريبة النفط، ولم يعطي الأحرار أي خطة لمعالجة التضخم الاقتصادي،

لذا لم يكن برنامجهم بشكل عام عملي، وبالإمكان حزب الأحرار تنفيذ برنامجه عند دخوله في حكومة ائتلافية بسهولة^(lxxxv).

ويختلف برنامج حزب العمال عن برنامجي حزبي المحافظين والأحرار، إذ أنه الوحيد الذي يتضمن خطة واضحة لمعالجة التضخم الاقتصادي بنسبة نمو ٣% سنوياً، ودعا كالاهاان لتخفيض الضرائب المفروضة إلى الحد الأدنى واعفاء ذوي الدخل المحدود كلياً من الضرائب، وإنفاق مبلغ قدره بليون جنيه لحل المشاكل الاقتصادية. ويطالب الحزب فرض ضريبة على الثروة التي تتجاوز ٦١ ألف جنيه، ولم يعطي كالاهاان توضيحاً عن شمول الدار التي تملكها الأسرة بتلك الضريبة خلال لقاء صحفي مع رئيس حزب العمال. مما أثار الشعب خاصة وأن الحزب لم يطرح مثل هذا البرنامج في حملاته السابقة^(lxxxvi).

ويغلب الحذر على برنامج حزب المحافظين في جوانب عديدة. وأن تعهد بتخفيض ضريبة الدخل وجعلها ضريبة هامشية على جميع الدخل، وتعهد الحزب بتقليل الشروط المفروضة على القروض الحكومية. لكنه يعد برنامج نظري فلسفي ولم يكن عملياً، ولم يعط المحافظون أي وعداً لمعالجة أزمة التضخم ومسألة النمو الاقتصادي، وأن ما يعد به المحافظون هو توفير الظروف التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وتعهد حزب المحافظين بتنظيم العلاقة مع نقابات العمال من خلال إجراء تعديل على قانون المتعلق بإجبار العمال على الدخول لمصانعهم عنوة وعدم تأييد الاضرابات. وتعهد الحزب بزيادة الأجور، لكن تنفيذ ذلك يعد أمراً صعباً بسبب استمرار الركود الاقتصادي الذي يؤثر على مستوى المعاشي للعمال^(lxxxvii).

وتعهد المحافظين بإعادة التفاوض مع الأوروبيين لإصلاح سياسة السوق المشتركة ومساندة صيادي الاسماك البريطانيين بعقد اتفاقيات مع الدول الاسكندنافية لتفضيلهم. وتحدث العمال والأحرار عن علاقة بريطانيا بأوروبا بنفس المضمون وبطريقة أخرى. وتعهد المحافظون بالوقوف بوجه الهجرة غير الشرعية والتأكيد على مساواة كل البريطانيين امام القانون وفي الحقوق دون تمييز^(lxxxviii).

فيما تعهد العمال بتخفيض ميزانية الدفاع وتخصيصات حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، ولم يتحدث الحزب عن برنامج بريطانيا النووي. فيما أكد المحافظين على زيادة ميزانية الدفاع والمحافظة على قوة بريطانيا النووية، ولم تتكلم جميع الأحزاب عن موضوع الطاقة، وموضوع إصلاح الحياة السياسية. ويتسابق المحافظين والعمال في إعطاء الوعود للناخب في رفع مستواه المعاشي وتحقيق أمانيه^(lxxxix).

وجابه حزب العمال فترات حرجة هددت بقاءه في السلطة وارغمته على الاتفاق مع حزب الأحرار، من أجل الحفاظ على موقعه في الحكم وجني ثمار التحسن الملحوظ في الأوضاع الاقتصادية البريطانية التي لها تأثير مباشر على الناخب، بعد أن أخذت شعبية الحزب بالانحسار أبان الأزمة الاقتصادية المريعة. وجاءت نتائج الانتخابات التكميلية التي جرت في بريطانيا تؤكد انحسار شعبية الحزب لصالح حزب المحافظين. لكن حزب العمال استعاد شعبيته بتحسين اقتصاد البلاد، واتضح ذلك في استفتاء الرأي العام الذي جرى في ٧ شباط عام ١٩٧٩ افاد بتفوق الحزب بنسبة ٢% على حزب المحافظين، وكانت نتائج الاستفتاء كالاتي (العمال حصلوا على نسبة ٤٦% والمحافظين حصلوا على نسبة ٤٤% فيما حصل الأحرار على نسبة ٧% والأحزاب الأخرى حصلت على نسبة ٣% فقط)، غير أن موضوع المهاجرين إلى بريطانيا أثر بشكل ملموس على نتائج الانتخابات، إذ يقود حزب المحافظين حملة واسعة معارضة لقوانين الهجرة السائدة في بريطانيا، ووعد الحزب بتغيير تلك القوانين بما يحمي المواطن البريطاني الأصلي ويحافظ على تقاليده، بينما يسعى حزب العمال إلى كسب أصوات المهاجرين ويحاول الدفاع عن أسباب وجودهم^(xc).

تفسر نتائج استطلاع الرأي، موازين القوى لصالح حزب المحافظين أثر إعلان رئيسة الحزب ماركريت تاتشر في ١٢ شباط سياستها المتعلقة بالحد من الهجرة إلى بريطانيا لوقف التمييز العنصري. وكانت نتائج الاستطلاع الذي جرى في ١٥ شباط حصول حزب المحافظين على نسبة ٥٠% والعمال حصلوا على نسبة ٣٩% والأحرار حصلوا على نسبة ٧% والأحزاب الأخرى حصلت على نسبة ٤% فقط^(xci).

وواجه حزب العمال أزمة جديدة، عندما اعلنت وزارة التجارة البريطانية منتصف شباط زيادة عجز ميزان المدفوعات البريطاني نحو ١٧٩ مليون جنيه عن العام الماضي مما أثار قلق الأوساط الاقتصادية والحكومية واعتبر الناطق باسم الحكومة الأمر مثير للقلق ولا يمكن تبريره بعد تحسن الميزان التجاري، واضاف بأن العجز الجديد كان أمراً مفاجئاً للحكومة البريطانية^(xcii).

واستناداً إلى تلك الظروف التي تدل مؤشراتهما في غير صالح حزب العمال، فإنه استبعد الدعوة لإجراء الانتخابات في الربيع القادم وسعى لتأجيلها لحين توفر ظروف أفضل توفر له سبل الفوز، ودعا كالاهاان في ٢٤ شباط لعقد اجتماع لزعماء الأحزاب الثلاثة الرئيسية لبحث المشكلة القائمة. إلا أن الطلب حظى بتأييد رئيس حزب الأحرار وجوبه بالتحفظ من قبل رئيسة حزب المحافظين وطلبت تأجيله لحين تقديم اللجنة البرلمانية تقريرها عن الموضوع. وأبلغت تاتشر الحكومة بإعلان حالة الطوارئ أثر اضرب سائقي الشاحنات احتجاجاً على سياسة الأجور التي

أقرتها حكومة العمال أخيراً، ودعت تاتشر مجلس العموم لمناقشة الاوضاع التي تمر بها البلاد بسبب الاضرابات الأخيرة^(xciii).

وطالبت تاتشر من جمعية غرف الصناعة في لندن بضرورة توفير السلع الاساسية لحياة المواطنين بأسعار مناسبة قبل تفاقم الوضع بالبلاد وتقهم مطالب الاتحادات العمالية والطرق التي تنتهجها لتحقيق ذلك وأكدت تاتشر على فشل الحكومة العمالية في معالجة المشكلة الاقتصادية. وفضلت تاتشر إجراء انتخابات جديدة للإفادة من الأزمة الحالية لمصلحة حزب المحافظين وطالبت تاتشر الحكومة بوضع حد لازمة الاقتصاد البريطاني التي لحقت الضرر بحياة المواطنين اليومية وحذرت من اشتداد الأزمة بعد اضراب عمال سكك الحديد وعمال الخدمات العامة، ودعت تاتشر لعقد اجتماع طارئ لمجلس العموم لمناقشة الاوضاع العامة في البلاد^(xciv).

انتقدت تاتشر إصرار العمال المضربون للحصول على زيادة بالرواتب، وقالت لقد عانينا جميعنا من مساوئ الاضرابات التي أعلنها سائقوا الشاحنات، التي أدت إلى نقص كبير في المواد الغذائية والوقود وإغلاق عدد كبير من المصانع بسبب عدم وصول الوقود إليها، واعترفت تاتشر باستطاعة اتحاد العمال الاضرار الفادحة بالآخرين لكنها لا تستطيع منع الأضرار التي تقوم بها الحكومة على أعضائها ، ودعت حزب المحافظين للتفاوض مع الاتحادات العمالية لتوحيد المواقف بين الطرفين، ودعت مجلس العموم لتصحيح الأوضاع وإعادة ميزان القوى إلى نصابه بعد عجز الحكومة عن القيام بواجبها لحل الأزمة، وضرورة تشكيل حكومة جديدة تحصل على دعم اتحادات العمال وتتفهم الأسباب التي تدعوهم للجوء إلى الإضرابات لإيصال صوتهم، وطالبت تاتشر بالإصلاح المالي واعتبرته أمر ضروري في تسوية الاوضاع في بريطانيا^(xcv).

أراد الأحرار الحصول على مقاعد نيابية اضافية بمجلس العموم من خلال دعمهم اجراء الانتخابات مبكرة، بيد أن أحالة جريمي ثورب إلى المحاكمة بسبب ارتكابه جريمة جنائية دفعت جون سبيلر (وهو أحد رجال الأعمال البريطانيين المؤيد للحزب) لإجراء دراسة استقصائية لمعرفة الانعكاسات التي خلفتها هذه الفضيحة على شعبية الحزب. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية فوز الحزب من جديد بالمقاعد التي يملكها خلال الانتخابات العامة المقبلة رغم الحادثة، ودعت الدراسة قيادة الحزب إلى عدم الخوف والهلع من نتائج الانتخابات وضرورة تنظيم الجهود لاستغلال الظروف السانحة والمشاركة الفاعلة بالانتخابات القادمة^(xcvi).

ولتقاؤل حزب الأحرار أسباب عديدة، فلا يزال الحزب يتمتع بشعبيته وأن حادثة ثورب اثرت على معنويات انصار الحزب فقط، وكان لدخول الحزب في تحالف مع حزب العمال في الحكومة آثاره السلبية. لكنها لم تؤثر على شعبية حزب الأحرار في مناطق نفوذ حزب المحافظين، وتحاول

قيادة حزب الأحرار في الانتخابات المقبلة انتزاع بعض المقاعد من أيدي حزب المحافظين في عدد من المناطق مثل ترورو ونورث كورنول وعن طريق اعتماد الاقتراع التكتيكي، أي الحصول على تأييد العمال ودعمهم ضد حزب المحافظين^(xcvii).

يسعى حزب الأحرار لجذب أصوات أيرلندا الشمالية اثناء حملته الانتخابية المقبلة، وهي السياسة التي تميزه عن الأحزاب السياسية الأخرى، التي سئمت أعمال العنف العديدة في أيرلندا ضد بريطانيا لسحب قواتها من الجزء الشمالي من الجزيرة، واقترح حزب الأحرار وقف إطلاق النار لمدة ١٨ شهراً في شمالي أيرلندا يجرى خلالها مناقشات سياسية لحل المشكلة بين الأحزاب السياسية فيها^(xcviii).

ان حل المشكلة الايرلندية ليس بالسهولة التي يقترحها فرويد (النطاق باسم حزب الأحرار) التي تعبر عن قناعة قادة الحزب. فمن جملة المسائل الخلافية هو توحيد جزئي أيرلندا التي تتطلب موافقة الأطراف المختلفة المعنية في الصراع الدائر في أيرلندا الشمالية ولذلك تكون فكرة تحديد موعد زمني لجلاء القوات البريطانية عن أيرلندا الشمالية تعتبر فكرة غير واقعية. اما موقف حزب العمال من هذه المسألة معروفة للجميع، يستند إلى مبدأ تحقيق الممكن، ولا يختلف موقف حزب المحافظين في الواقع كثيراً عن موقف حزب العمال حول هذه القضية، وأن كان الموقف يصطبغ بصبغة ايديولوجية. ولذلك فأن لحزب الأحرار هدفاً من وراء انضمامه إلى الايرلنديين بشقيهم الشماليين والجنوبيين للبحث في مستقبل الجزيرة^(xcix).

أعلن جيمس برايبور (المتحدث باسم حزب المحافظين) عن سعي حزبه إلى عقد اتفاق عدم اعتداء مع الاتحادات العمالية في بعض المجالات الحيوية لحياة المواطن، ينص على تخلي هذه الاتحادات عن الاضراب الحالي مقابل تقديم ضمانات بزيادة الحكومة المقبلة اجور العمال، وابلغ برايبور بعض رجال الأعمال في اجتماع عقد في هادرسفيلد بقرار حزب المحافظين لعقد هذا الاتفاق، و اضاف أن هدف حزب المحافظين التمسك بالقوانين المتبعة القاضية بإجراء حوار سلمي مع اتحادات العمال للاتفاق على منهج عمل مع الحكومة المقبلة. لقد أثبتت أحداث الأزمة الحالية أن حزب المحافظين اتخذ طريقة الضغط والابتزاز لمعالجة أزمة معقدة واستغلالها لمصلحته في الانتخابات القادمة^(c).

والمح برايبور ان حكومة حزب المحافظين المقبلة ستلجأ إلى إعادة النظر في بعض القوانين التي صادقت عليها حكومة حزب العمال الحالية التي اثارت الاتحادات العمالية ودفعتها إلى اتخاذ طريق الضغط بالإضراب لتحقيق مطالبها، وذكر برايبور بمواقف تاتشر من التطورات الجارية في بريطانيا. وانتقد برايبور سياسة الحكومة العمالية الصناعية التي ادت قيام سلسلة الاضرابات

العمالية التي تشهدها بريطانيا. وطالب زعماء النقابات لتقديم شروطهم للتحالف مع حزب المحافظين في الحكومة المقبلة، وتعهد برايبور بتأمين الحزب التكاليف التي تحتاجها النقابات في انتخابات مسؤوليها بالاقتراع السري لأعضائها^(ci).

أوضحت استطلاعات الرأي صعوبة التكهّن بالحزب الفائز في الانتخاب النيابية القادمة، على الرغم من تأكيد تلك الاستطلاعات استعادة حزب المحافظين لتفوقهم على حزب العمال بنسبة تقدر ٢٥%، وظهرت نتائج استطلاع الرأي الأخيرة حصول حزب الأحرار على نتيجة جيدة. وصرح ديفيد سيشل (زعيم حزب الأحرار) بأن هذا الاستطلاع يشير إلى صعوبة حسم حزب العمال أو حزب المحافظين الانتخابات لصالح أحدهما ولم يستبعد سيشل اشتراك حزبه في الحكومة المقبلة بالائتلاف مع أحد الحزبين. اتهم حزب المحافظين في مجلس العموم حكومة كالاهاان بالوقوف وراء زيادة البطالة. مما اضطر كالاهاان لتقديم استقالة حكومته في ٢٨ آذار ١٩٧٩ أثر تصويت المجلس بعدم الثقة بخطة الحكومة لحل الأزمة التي تمر بها البلاد^(cii).

ودعت الملكة واحد وأربعون مليون وخمسمائة ألف ناخب بريطاني للتوجه إلى صناديق الاقتراع في ٣ أيار ١٩٧٩، للمرة الحادية عشر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لانتخاب ٦٣٥ نائباً من بين ٢٥٧٥ مرشحاً تقدموا لشغل مقاعد مجلس العموم التي خصص منها ٥١٦ مقعداً لبريطانياً و ٧١ لاسكتلندا و ١٢ مقعداً لآيرلندا الشمالية. وخلال الانتخابات العشرة الماضية فاز العمال في ستة منها وفاز المحافظون في أربعة^(ciii).

يدخل كالاهاان الانتخابات للمرة الأخيرة كرئيس لحزب العمال بعد انهيار حكومته الأخيرة ليواجه حزب المحافظين بزعامة تاتشر التي وعدت الناخبين في برنامجها الانتخابي بخفض ضرائب الدخل بنسبة كبيرة، وهي الضرائب التي يئن منها العمال وانباء الطبقة المتوسطة على حد سواء فيما ركز كالاهاان في هجومه على برنامج تاتشر بالتأكيد على عدم استفادة اغلب العمال من هذا التخفيض الذي يخدم، حسب زعمه، أولئك الذين يتقاضون أكثر من عشرة آلاف جنيه سنوياً. ويقول كالاهاان أن هذه التخفيضات يعاد تحصيل قيمتها من الشعب عن طريق زيادة اسعار السلع الغذائية أو نقص في العديد من الخدمات بسبب الأزمة الأخيرة^(civ).

حقق حزب المحافظين النصر في الانتخابات العامة التي جرت في أيار بحصوله على ٣٣٩ مقعد بنسبة ٥٤% وحصل حزب العمال على ٢٦٨ مقعد بنسبة ٤٢% وحصل حزب الأحرار على ١١ مقعد بنسبة ١.٣%، وحصلت بقية الأحزاب على ١٧ مقعد بنسبة ٢.٧%. مكن فوز حزب المحافظين بأغلبية كبيرة في الانتخابات العامة من تشكيل حكومة جديدة برئاسة زعيمته تاتشر في ٤ أيار دون الحاجة للائتلاف مع أي حزب آخر مما مكن المحافظين من الحكم من

دون أن يرغموا على حلول الوسط ويستطيعوا تنفيذ برنامجهم الانتخابي بقوة. إذ وعدت تاتشر سابقاً بإجراء اصلاحات لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد والمجتمع البريطاني^(cv).

ويعزى بعض السياسيين خسارة حزب العمال للانتخابات بسبب الاضرابات العمالية جراء التزام حكومة كالاهاان بسياسة مالية لمكافحة التضخم المالي ومعارضتها زيادة الأجور بنسبة ٢٥% التي تطالب بها نقابات العمال، وحصل حزب العمال اغلب اصواته من شمال بريطانيا واسكتلندا، فيما حصل حزب المحافظين اصواته من لندن ومناطق الجنوب الشرقي الصناعية، ولم تتجح جهود الأحزاب الصغيرة في الوصول لمجلس العموم^(cvi).

وستواجه تاتشر (رئيسه الوزراء) عدداً من المشاكل التي تتطلب الحل العاجل، منها تشكيل حكومة متناغمة وإعداد ميزانية عامة للبلاد تنفذ وعودها السابقة بتخفيض ضرائب الدخل وتقليل الإنفاق الحكومي وزيادة اجور العمال وتنظيم الانتاج الصناعي، والكفاح للمحافظة على مصالح بريطانيا في السوق الاوروبية المشتركة ودعم القوات المسلحة البريطانية، والحد من الهجرة إلى بريطانيا، ومواجهة الموقف المأساوي في ايرلندا الشمالية.

ويرجع سبب فوز حزب العمال بأصوات الاسكتلنديين في الانتخابات إلى تصويت الحزب على قرار الحكم الذاتي لاسكتلندا ورفض نتيجة الاستفتاء الذي جرى في شهر أذار الماضي فيما رفض حزب المحافظين قرار الحكم الذاتي، واراد الشعب البريطاني في نتيجة الانتخابات الخروج من الأزمة الاقتصادية التي دامت سنتان ونصف حين كان تحت حكم الحكومة العمال والتي الحقت أكبر الأضرار بفرص نجاح حزب العمال في الانتخابات الأخيرة^(cvii).

شكلت تاتشر حكومة محافظة واتبعت سياسة ليبرالية في حل المشاكل الاقتصادية، تمثلت ببيع في ١١ تموز ١٩٧٩ ما قيمته ١٠٤ مليار جنيه من الشركات الحكومية، التي أمتها سابقاً وهي شركة (برتش بتروليوم وجاكوار و روتكار ليندال وبرتش تيلوكم والخطوط الجوية البريطانية والموانئ وبريتول)، واستثمرت الحكومة تلك الموارد، إضافة إلى موارد الضريبة، في مشاريع القطاع الخاص، وبلغ عدد المستفيدين منها نحو مليون شخص مما خفف الالتزامات على الحكومة، واتبعت الحكومة سياسة السوق في حل المشاكل الاقتصادية وخفف من المشاكل الاقتصادية التي يعاني الاقتصاد البريطاني^(cviii).

الاستنتاجات

توصل البحث إلى عدة استنتاجات أهمها :

- ١ - شهدت بريطانيا إجراء العديد من الانتخابات العامة تنافس فيها حزبا الويك والتوري منذ الحرب الاهلية البريطانية، اللذين تحول اسمهما بعد الاصلاح البرلماني لعام ١٨٣٢ الى حزب الأحرار للأول وحزب المحافظين للثاني ساهما في تطور الحياة السياسية البريطانية. وشهد عام ١٩٠٦ قيام حزب العمال وتزايد دوره في نمو الديمقراطية لاسيما بعد الظروف التي عانت منها بريطانيا منذ اشتداد ويلات الحرب العالمية الثانية ونتائجها.
- ٢ - انتصفت الحياة السياسية (بصورة عامة) والانتخابات (بصورة خاصة) في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية بعدم الاستقرار وقصر عمر مجلس العموم والحكومة على حداً سواء بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب.
- ٣ - ساعدت تلك الآثار على وصول حزب العمال للسلطة. فطالب بإجراء انتخابات في عام ١٩٤٥، فاستقالت الحكومة تشرشل في ٢٣ أيار وحل الملك البرلمان. وحقق الحزب الفوز في الانتخابات التي جرت في ١٥ تموز بحصوله على ١٢.٠٠٨.٥١٢ صوت مكنه من ٣٩٣ مقعد. فيما حصل حزب المحافظين على ١١.٩٤٢.٦٣٢ صوت. فشكل حزب العمال في ٢٦ تموز حكومة باعت المستعمرات البريطانية بمبلغ قدره ١.١١٨.٠٠٠ جنيه استرليني لمواجهة الصعوبات الاقتصادية. وأصدرت تشريعات الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل والفقراء. وأممت الحكومة المشاريع الاستراتيجية وبنك انجلترا والمستشفيات منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٠. ٤ - مكنت تلك السياسة حزب العمال للفوز في الانتخابات العامة التي جرت في شباط عام ١٩٥٠ بحصوله على ١٣.٢٦٦.٥٩٢ صوت ضمننت له ٣١٥ مقعداً. فيما حصل حزب المحافظين على ١٢.٥٠٢.٥٦٧ صوت ضمننت له ٢٩٨ مقعد. فيما حصل حزب الأحرار على ٩ مقاعد وحصل الايرلنديين على ٣ مقاعد. وشكل حزب العمال حكومة جديدة لكنها واجهت مشاكل عديدة بسبب سياستها الخارجية.
- ٥ - دفعت تلك المشاكل حزب المحافظين للطلب من الملك حل مجلس العموم. فوافق في ٥ تشرين الأول ١٩٥١ وجرت انتخابات جديدة حصل حزب العمال على ٢٩٥ مقعداً. فيما حصل حزب المحافظين على ٣٢١ مقعد. فشكل الأخير حكومة برئاسة ونستون تشرشل واستمر حتى عام ١٩٥٥. وشكل انتوني ايدن حكومة جديدة محافظة، اثر مرض تشرشل واستمر حزب المحافظين بالحكم لدورتين.

٦ - ساهم ابتعاد حزب العمال عن السلطة في انقسامه وانخفاض شعبيته. وسعى هارولد مكميلان الذي شكل حكومة محافظة في عام ١٩٥٧ لنشر الرفاهية في المجتمع والقضاء على البطالة لذا سعوا لتأجيل اجراء الانتخابات.

٧ - نظم حزب العمال حملة انتخابية سماها (بريطانيا الجديدة) انتقد فيها سياسة حزب المحافظين الاقتصادية. ما ساهم في فوز حزب العمال في الانتخابات العامة التي جرت في ١٨ تشرين الأول عام ١٩٦٤ بأغلبية أربع مقاعد فقط.

٨ - شكل حزب العمال حكومة اضطرت في عام ١٩٦٦ الى حل مجلس العموم وإجراء انتخابات عامة فاز فيها الحزب وشكل ويلسون حكومة واجهه صعوبات اقتصادية اضطرتها إلى تقديم موعد الانتخابات ليكون في أيار ١٩٧٠.

٩ - حقق حزب المحافظين أغلبية في الانتخابات عام ١٩٧٠، إذ حصل على ٣٣١ مقعداً. فيما حصل حزب العمال على ٢٨٧ مقعداً. فشكّل حزب المحافظين حكومة جديدة واجهت اشتداد الأزمة الإيرلندية الشمالية. وازدياد معارضة نقابات العمال بسبب العقوبات التي فرضتها الحكومة على النقابات، مما زاد الصعوبات الاقتصادية للشعب البريطاني.

١٠ - فحل الملك مجلس العموم. وجرت انتخابات جديدة في حزيران من العام نفسه فاز فيها حزب المحافظين بـ ٣٢٠ مقعداً. فيما حصل حزب العمال على ٢٨٦ مقعداً. وحصل حزب الأحرار على ٦ مقاعد. ويرجع سبب فوز المحافظين الى رفع شعار تخفيض الضرائب ومحاربة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتصويت الصناعيين والتجار الى جانب حزب المحافظين وعدم قيام حزب العمال بحملة انتخابية جادة.

١١ - شكل ادوارد هيث حكومة محافظة وضعت برنامج لمعالجة الأزمة الاقتصادية لتثبيت الأسعار والحد من التضخم وتخفيض الضرائب. لم يساهم البرنامج في تحسين أوضاع العمال الاقتصادية فأعلنوا في كانون الثاني ١٩٧٢ الإضراب العام فأعلنت الحكومة حالة الطوارئ ودعت مجلس العموم لعقد جلسة طارئة لمعالجة الأزمة وأصدرت الحكومة قانون يحرم المشاركة في الإضراب الأمر الذي أزم العلاقة بينها وبين اتحادات نقابات العمال. اضطرت الحكومة للاعتراف بحصانة ممتلكات النقابات العمالية في أثناء الإضرابات.

١٢ - ساهمت أزمة الطاقة في تشرين الأول عام ١٩٧٣ اثر حرب بالشرق الأوسط من أزمة الحكومة الاقتصادية، فاضطرت الى رفع أسعار الوقود والطاقة الكهربائية الأمر الذي دفع النقابات العمالية لإعلان الإضراب العام لزيادة الأجور. فحلت حكومة هيث مجلس العموم في ٧ شباط ١٩٧٤ ودعت لانتخابات جديدة.

١٣ - نظم حزب العمال حملة انتخابية كبيرة، تعهد ويلسون بزيادة الأجور وتوزيع الأراضي على العمال ودعم أسعار المواد الغذائية. مما مكن حزب العمال من تحقيق الانتصار في أذار عام ١٩٧٤ بحصوله على ٣٠١ مقعداً. فيما حصل حزب المحافظين على ٢٩٤ مقعداً. وحصل حزب الأحرار على ١٢ مقعداً.

١٤ - شكل حزب العمال حكومة جديدة قررت إعادة النظر باتفاق الأوروبيين في بروكسل لتجنب زيادة أسعار المنتجات الزراعية. وسعت الحكومة لاستثمار عوائد نفط بحر الشمال لمواجهة اضطرابات العمال. وشكل جيمس كالاهاان حكومة جديدة اثر استقالة ويلسون في نيسان عام ١٩٧٥ حصلت على تأييد حزب الأحرار.

١٥ - ازدادت الازمة الاقتصادية وتجاوز عدد العمال العاطلين بشكل كبير تجاوز المليونين شخص، اضطرت الحكومة للتوسع في الاستثمار المحلي. ودعت العمال للموافقة على تثبيت الاجور. وخفضت الضرائب، بيد ان الفوضى ضربت الاقتصاد وأعلن سائقوا الشاحنات الاضراب العام احتجاجاً على سياسة الحكومة بتحديد الاجور. وانتقل الاضراب الى بقية القطاعات الاقتصادية. اضطرت الحكومة الى تقديم استقالتها في ٢٨ أذار ١٩٧٩ اثر تصويت مجلس العموم بعدم الثقة ضد سياسة الحكومة لحل الازمة الاقتصادية.

١٦ - فاز حزب المحافظين في الانتخابات الجديدة التي جرت في ٣ أيار حصل حزب المحافظين على ٣٣٩ مقعد تمثل بنسبة ٥٤% وحصل حزب الاحرار على ١١ مقعد بنسبة ١.٣%. فيما حصل حزب العمال على ٢٦٨ مقعد بنسبة ٤٢% .

١٧ - شكل حزب المحافظين حكومة أغلبية برئاسة ماركرت تاتشر وضعت برنامج لإصلاح المشاكل الاقتصادية ومكافحة التضخم وتخفيض الضرائب المباشرة وزيادة اجور العمال وتقليل الإنفاق الحكومي وإتباع سياسة السوق في حل المشاكل الاقتصادية وباعت شركات الدولة بمبلغ ١٠٤ مليار جنيه استرليني واستثمرتها في مشاريع للقطاع الخاص لتخفيف التزامات الحكومة.

الهوامش

- (i) عبد الرحمن عبد الغني، مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوربا، وهران، ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٢٩٩ ؛ بيبير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين، تعريب نور الدين حاطوم، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٠، ص ١٨٦.
- (ii) عبد الرحمن عبد الغني، المصدر السابق، ص ٣٧٤ ؛ موسى محمد آل طويرش، التطور الديمقراطي في بريطانيا ١٠٦٦ - ١٩٠١، بغداد، ٢٠١٣، ص ص ٢٦١ - ٢٨١.
- (iii) احسان علي حسين الشمري، الحكومة العمالية والأزمة الاقتصادية في بريطانيا (١٩٦٦-١٩٧٠)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، لكلية التربية، جامعة واسط، العدد ٩، ٢٠١٠، ص ٢٣٨.
- (iv) بيبير رونوفن ، المصدر السابق، ص ١٨٦.
- (v) سوزان رحيم جوي، السياسة الداخلية في عهد حكومة حزب العمال البريطاني ١٩٦٤-١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الدراسات التاريخية، ٢٠١١، ص ١٤.
- (vi) نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (١٩٤٥-١٩٥١)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية بن رشد، ١٩٩٦، ص ١٤٢.
- (vii) شيماء هيال لفقة الغانمي، موقف حزب العمال البريطاني من المشاكل الدولية (١٩١٤-١٩٤٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٩.
- (viii) David Childs, Britani Since 1945, Apolitical history, London, 2001, P.148.
- (ix) شيماء هيال لفقة الغانمي، المصدر السابق، ص ١٧ ؛ موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام العهد المعاصر، ترجمة يوسف أسعد داغر وفريد م. داغر، بيروت، عويدات لنشر، د.ت، ص ٤٧١.
- (x) هرولد ويلسون: ولد في ١١ آذار ١٩١٦ من أب يعمل في الصناعة درس الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة اكسفورد وتخرج في عام ١٩٣٧ وعمل معيداً بالجامعة. نشر كتاب (معالجة جديدة لمسألة الفحم الحجري). انتخب عضواً عن حزب العمال بمجلس العموم في عام ١٩٤٥ وانضم الى الحكومة واصبح مديراً للاقتصاد والاحصاء في وزارة الطاقة والكهرباء ثم شغل منصب رئيس هيئة التجارة ١٩٤٧، اعيد انتخابه بالمجلس في عام ١٩٥٠. وانتخب

رئيساً لحزب العمال في عام ١٩٥٣. أصبح رئيساً للوزراء مرتان الأولى (١٩٦٤ - ١٩٧٠) والثانية (١٩٧٤ - ١٩٧٦). توفي في عام ١٩٩٥. انظر:

J.A.N. Palmowski, Adictionary of twentieth century world history, Greet Britain, 1997, P.606.

(xi) دون مؤلف، جماعات الضغط في المملكة المتحدة، مركز البحوث والدراسات الدولية، بغداد، العدد ٥، ٣٠ أيلول ١٩٧٨، ص ٥.

(xii) المصدر نفسه، ص ٦.

(xiii) بيير رونوفن ، المصدر السابق، ص ص ١٨٦ - ١٨٧.

(xiv) المصدر نفسه، ص ص ١٩٠ - ١٩١.

(xv) المصدر نفسه، ص ص ١٩٢ - ٣٢٥.

(xvi) Stanley Henig and John pinder, European political parties, London, Unwin Brothers limited, 1969, P.28.

(xvii) R. W. Breach B. A., A history of our own times Britain 1900-1964, London, 1968, P.217.

(xviii) سوزان رحيم جوي، المصدر السابق، ص ٣٥.

(xix) أ. ف. ب. ، ١٩٧٧/٨/٢٧.

(xx) خلود عبد اللطيف عبد الوهاب، المصدر السابق، ص ٣٥.

(xxi) أرشد حمزة حسن، الأوضاع الداخلية لبريطانيا في عهد مارغريت تاتشر ١٩٧٩-١٩٩٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٦، ص ١٨٣.

(xxii) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(xxiii) Niklas H., Rossbach of the Special Relation ship : Britain the US and the Ec, 1969-74 Hound mills, 2009, P.25.

(xxiv) السياسة الدولية (مجلة)، العدد ٣٦، ابريل ١٩٧٤، ص ١٨٢.

(xxv) البير مابيلو ومارسيل ميرل، الأحزاب السياسية في بريطانيا، ترجمة محمد برجاي، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٧٠، ص ٨٥.

(xxvi) David Childs, Op. Cit, P.125.

(xxvii) رياض بن محمد زامل، موسوعة إحداث القرن العشرين ١٩٤٥-١٩٧١، مجلد ٤، الرياض، ٢٠٠٥، ص ٢٥١.

(xxviii) سوزان رحيم جوي، المصدر السابق، ص ٦٦.

(xxix) فهمي محمود شكري، نظام الحكم المحلي في بريطانيا - هياكله - سلطاته وإدارته دراسة تطبيقية في الإدارة المحلية العامة، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٨٣، ص ٢٤-٢٥.

(xxx) السوق الأوروبية المشتركة : تم انشائه بعد التوقيع على معاهد روما في ٢٥ آذار ١٩٥٧ من الدول (فرنسا والألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا بلجيكا ولكسمبورغ) التي نصت على رفع الحواجز الجمركية أمام التجارة بين الدول الأعضاء، واستمرت المفاوضات بين الدول الأعضاء وبريطانيا حتى عام ١٩٧٣ حيث دخلت الأخيرة في السوق. أنظر : بان ثامر العاني، السوق الأوروبية المشتركة ١٩٤٩-١٩٦٤، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٧، ص ٩١-٩٢.

(xxxi) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(xxxii) Pierre Francois, Margate Thatcher and the miners 1972- 1985, Thirteen years that changed Britain , London , 2009, P.43.

(xxxiii) شيماء هلال لفتة الغانمي، المصدر السابق، ص ١٩.

(xxxiv) Martin Adeney and John Lloyd, the miners strike, London, 1986, P.49.

(xxxv) Ibid, P.95.

(xxxvi) Ibid, P.96.

(xxxvii) أحمد يوسف أحمد، السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢، أكتوبر، ١٩٧٠، ص ٣٩.

(xxxviii) وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية/٤/١/٤ في ٢ آب ١٩٧٠.

(xxxix) ادوارد ريتشارد جورج هيث : ولد في عام ١٩١٦ في مدينة برود ستيرز بمقاطعة كنت. تلقى تعليمه الجامعي في اكسفورد وانتخب رئيساً لاتحاد الطلاب المحافظين بالجامعة. دخل إلى

الجيش الميك وتدرج في المراتب العسكرية وحصل على رتبة مقدم. انتخب عضواً في المجلس العموم في عام ١٩٥٠ وشغل منصب وزير العمل في عام ١٩٦٩-١٩٦٠ وعين وزير الدولة للصناعة والتجارة في عام ١٩٦٣، أصبح زعيماً لحزب المحافظين في عام ١٩٦٥، تولى رئاسة مجلس الوزراء في عام ١٩٧٠-١٩٧٤، توفي في عام ٢٠٠٥. أنظر:

Edward Heath, The Course of My life, The Autobiography of Edward Heath, London, Hodder and Stoughton, 1998, P.307 ; Tong Been, office without power, diaries 1968-182, Vol.2; Heler kret, Northern Ireland between years of occupation and the sect, hemmer, London, 2000, P.77.

(xl) ماركريت تاتشر : ولدت في عام ١٩٢٥ في شمال شرق بريطانيا من أب قساً في الكنيسة وشغل رئيس بلدية تميزت حياتها العائلية بالصرامة منحت معها فضيلة العمل الجاد منذ الصغر. كما مهد تفوقها في المدارس السبيل لالتحاقها بجامعة اكسفورد حيث درست الكيمياء وعام ١٩٤٣ وتخرجت بدرجة امتياز وعملت باحثة في الكيمياء ثم درست القانون. أصبحت عضواً في البرلمان منذ ١٩٥٩، وتولت منصب وزيرة التربية في عام ١٩٧٠، وانتخبت رئيسة لحزب المحافظين في عام ١٩٧٤. أصبحت رئيسة للوزراء ثلاث مرات متتالية خلال المدة (١٩٧٩-١٩٩٠)، توفيت في عام ٢٠١٣. أنظر :

Publishers Harper Collins, Margaret Thatcher, The Path to power, London, 1995, P.4.

(xli) Stuart Ball and Anthony Seldon, The Heath Government 1970-1974, A Reappraisal Published, London, by Routledge, 2013, P.19.

(xlii) Ibid, P.34.

(xliii) وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية ٤/١/٤ في ٢ آب ١٩٧٠.

(xliv) Martin Adeney and John Lloyd, Op. City, P.59.

(xlv) Stuart Ball and Anthony Seldon, Op. City, P.19.

(xvi) Niklas H., Op. City, P.29.

(xlvii) إدريس ثابت محمد، التضخم المالي في بريطانيا، مجلة السياسة الجديدة، العدد ٢٢، كانون الاول ١٩٧٢، ص ص ٣٠-٣٢.

(xlviii) Martin Adeney and John Lloyd, Op. Cit., P.96

(xlix) The Times (Newspaper), London, 27 Jan, 1972.

(l) وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية ١١٥/٦/٤ في ١٩٧٢/١/١٧.

(li) أ. ف . ب في ٢٥ آذار ١٩٧٢.

(lii) وكالة الانباء العراقية، تقرير صحفي في ١٩ آذار ١٩٧٢.

(liii) هيئة الاذاعة البريطانية B.B.C. عربية في ٢١ آذار ١٩٧٢.

(liv) وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية ٦٨/١/١ في ١٩٧٣/١٢/٢١، ص ٢.

(lv) المصدر نفسه، ص ٣.

(lvi) The Times (Newspaper), London, 20 Nov., 1973.

(lvii) The Daily Telegraph (Newspaper), London, 12 Feb., 1974.

(lviii) وكالة الانباء العراقية، تقرير صحفي في ٢٠ شباط ١٩٧٤

(lix) The Guardian (Newspaper), London, 12 Feb., 1974.

(lx) Lord charles Williams, Harold Macmillan, London, 2001 ,P.33.

(lxi) وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم ٣٣١/٤/١ في ١٩٧٥/١٢/١٠، ص ١٠.

(lxii) المصدر نفسه، ص ١١.

(lxiii) المصدر نفسه، ص ١١.

(lxiv) أ. ف. ب. ، في ٩ نيسان ١٩٧٦.

(lxv) آرنولد ج. هايدن هايمر و كارولين نيش ادامز، السياسات العامة المقارنة الخيار الاجتماعي في امريكا و اوربا واليابان، ترجمة أمل الشرفي، عمان، دار الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ٢٣٣.

(lxvi) مجدي كامل، ملوك الكاريزما، حلب، دار الكتاب العربي، ٢٠١١، ص ٢٨٤.

- (lxvii) The Financial Times (Newspaper), London, 11 Jan, 1978.
- (lxviii) Encyclopedia of world Biography, Encyclopedia. Com, 8 Nov, 2014.
- (lix) آرنولد ج. هايدن هايمر و كارولين نيش ادامز، المصدر السابق، ص ٢٣٣.
- (lxx) أرشد حمزة حسن، مصدر سابق، ص ١٨٣.
- (lxxi) فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، موسوعة تاريخ اوربا و العالم، ترجمة حسين حسن، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٩٥، ج ٣، ص ٥٢٤.
- (lxxii) The Times (Newspaper), London, 7 Dace., 1973.
- (lxxiii) السياسة الدولية (مجلة)، العدد ٣٦، ابريل، ١٩٧٤، ص ١٨٢.
- (lxxiv) Niklas H., Rossbach of the Special Relation ship : Britain the US and the Ec, 1969-74 Houn dmills, 2009, P.25.
- (lxxv) The Sunday Times (Newspaper), London, 12 Octo. , 1977.
- (lxxvi) The Daily Telegraph (Newspaper), London, 11 Dace., 1977.
- (lxxvii) The Times (Newspaper), London, 16 Dece., 1977.
- (lxxviii) وكالة الانباء العراقية، تقرير صحفي، ١٥ شباط ١٩٧٩.
- (lxxix) The Daily Telegraph (Newspaper), London, 23 Feb., 1979.
- (lxxx) The Financial Times (Newspaper), London, 14 Apr., 1979.
- (lxxxi) The Financial Times (Newspaper), London, 14 Apr., 1979.
- (lxxxii) The Times (Newspaper), London, 17 Apr., 1979.
- (lxxxiii) وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية ٥٠٦٧٢/٤/١/٤١ في ١٩٧٨/٣/٢، ص ٢.
- (lxxxiv) The Sunday Times (Newspaper), London, 16 Feb., 1979.
- (lxxxv) Terence Shoufi, Liability law hinders the development process, the Daily Telegraph (Newspaper), London, 25 Feb., 1979.
- (lxxxvi) The Times (Newspaper), London, 25 Feb., 1979.
- (lxxxvii) Pierre Francois, op. cit., P.43.

(lxxxviii) Samuel Britain , Calahan faces a sea of difficulties, Financial Times (Newspaper), London, 28 Feb., 1979

(lxxxix) وكالة الانباء العراقية، تقرير صحفي، ٢٨ شباط ١٩٧٩.

(xc) The Daily Telegraph (Newspaper), London, 12 Feb., 1979.

(xci) The Guardian (Newspaper), London, 29 Dace., 1978.

(xcii) وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية ٥٠٦٧٢/٤/١/٤ في ١٩٧٩/٤/٢، ص ١.

(xciii) المصدر نفسه، ص ٢.

(xciv) The Guardian (Newspaper), London, 2 Feb., 1979.

(xcv) وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية ٥٠٦٧٢/٤/١/٤ في ١٩٧٩/٤/٢، ص ٢.

(xcvi) Ritshard Evans , Conservative rule will mean prosperity and self stability , Financial Times (Newspaper), London, 29 Dace., 1979.

(xcvii) Simon Hugart, The Liberals hope to grab additional seats for them in the house of commons, The Guardian (Newspaper), London, 28 Mar., 1979.

(xcviii) Cyril Smith, A simple slogan and not a formula of peace The Guardian (Newspaper), London, 29 Mar., 1979.

(xcix) John Hunt, Conser Vatives seek anon aggression pact with trade unrons, The Financial Times (Newspaper), London, 3 May., 1979.

(c) هيئة الاذاعة البريطانية B.B.C. العربية ٤ أيار ١٩٧٩.

(ci) القبس (جريدة)، الكويت ، ٤ أيار ١٩٧٩.

(cii) هيئة الاذاعة البريطانية B.B.C. العربية ٤ أيار ١٩٧٩.

(ciii) وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية ٣٣١/٤/١/ في ١٩٧٩/١١/١١، ص ٥.

(civ) المصدر نفسه، ص ٦.

(cv) Richard Vinen, That Che's Britain : The Politics and social Upheaval of the 1980, London, Simon & Schuster, 2009, P.119.

(cvi) John Ramsden, An Appetit for power : A History of the conservative Party since 1830, London, Harper Collins, 1998, P.435.

(cvii) أوميد رفيق فتاح، مقومات صنع السياسة العامة وتأثيرها في فعالية النظام السياسي البريطاني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ٣٢.

(cviii) Richard Vinen, Op. Cit., P.120.

قائمة المصادر :

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

١ - وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية/٤/١/٤ في ٢ آب ١٩٧٠.

٢ - وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية/٤/١/٤ في ١١٥/٦/٤ في ١٩٧٢/١/١٧.

٣ - وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية/١/١/٦٨ في ١٩٧٣/١٢/٢١.

٤ - وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم ٣٣١/٤/١ في ١٩٧٥/١٢/١٠.

٥ - وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية/٤/١/٤١ في ٥٠٦٧٢/٤/١/٤ في ١٩٧٨/٣/٢.

٦ - وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية/٤/١/٤ في ٥٠٦٧٢/٤/١/٤ في ١٩٧٩/٤/٢.

٧ - وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في لندن، رقم غربية/٤/١/٣٣١ في ١٩٧٩/١١/١١.

ثانياً : المصادر باللغة العربية :

- ١ - دريفوس ، فرانسوا جورج وآخرون، موسوعة تاريخ اوربا والعالم، ترجمة حسين حسن، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٩٥، ج٣.
- ٢ - رونوفن ، بيير ، تاريخ القرن العشرين، تعريب نور الدين حاطوم، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٠.
- ٣ - امل ، رياض بن محمد، موسوعة إحداث القرن العشرين ١٩٤٥-١٩٧١، مجلد ٤، الرياض، ٢٠٠٥.
- ٤ - شكري ، فهمي محمود، نظام الحكم المحلي في بريطانيا - هياكله - سلطاته وإدارته دراسة تطبيقية في الإدارة المحلية العامة، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.
- ٥ - آل طويرش، موسى محمد، التطور الديمقراطي في بريطانيا ١٠٦٦ - ١٩٠١، بغداد، ٢٠١٣.
- ٦ - عبد الغني ، عبد الرحمن، مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوربا، وهران، ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
- ٧ - كامل ، مجدي، ملوك الكاريزما، حلب، دار الكتاب العربي، ٢٠١١.
- ٨ - كروزيه ، موريس، تاريخ الحضارات العام العهد المعاصر، ترجمة يوسف أسعد داغر وفريد م. داغر، بيروت، عويدات لنشر، د.ت.
- ٩ - مابيلو ، البير ومارسيل ميلر، الأحزاب السياسية في بريطانيا، ترجمة محمد برجايوي، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٧٠.
- ١٠ - هايمر، آرنولد ج. هايدن و كارولين نيش ادامز، السياسات العامة المقارنة الخيار الاجتماعي في امريكا و أوربا واليابان، ترجمة أمل الشرفي، عمان، دار الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

ثالثاً : الموسوعات باللغة الإنكليزية :

Encyclopedia of world Biography, Encyclopedia. Com, 8 Nov., 2014.

رابعاً : المصادر باللغة الإنكليزية :

- 1 – Adeney, Martin and John Lloyd, the miners strike, London, 1986.
- 2 – Been, Tong , Office without power, diaries ,1968 , Vol.2.
- 3 –Ball ,Stuart and Anthony Sheldon, The Heath Government 1970–1974, A Reappraisal Published, London, by Routledge, 2013.
- 4 – Childs, David, Britain Since 1945, A political history, London, 2001.
- 5 – Collins, Publishers Harper, Margaret Thatcher, The Path to power, London, 1995.
- 6 – Evans , Ritshard, Conservative rule will mean prosperity and self stability , Financial Times (Newspaper), London, 29 Dace., 1979.
- 7 – Francois, Pierre, Margate Thatcher and the miners 1972– 1985, Thirteen years that changed Britain , London , 2009.
- 8 – Henig Stanley and John pincer, European political parties, London, Unwin Brothers limited, 1969.
- 9 – Heath , Edward , The Course of Midlife, The Autobiography of Edward Heath, London, Hodder and Stoughton, 1998.
- 10 – H. , Niklas, Ross Bach of the Special Relation ship : Britain the US and the Ec, 1969–74 Hound mills, 2009.
- 11 – J.A.N. Palmowski, A dictionary of twentieth century world history, Greet Britain, 1997 .
- 12 – karat, Heller , Norhern Ireland between years of occupation and the Sect, hemmer, London, 2000.
- 13 – Ramsdenm, John, An Appetit for power : A History of the conservative Party since 1830, London, Harper Collins, 1998.

- 14 – R. W. Breach B. A., A history of our own times Britain 1900–1964, London, 1968.
- 15 – Niklas H., Rossbach of the Special Relation ship : Britain the US and the Ec, 1969–74 Hound mills, 2009.
- 16 – Vinen, Richard, That Che's Britain : The Politics and social Upheaval of the 1980, London, Simon & Schuster, 2009.
- 17– Williams ,Lord Charles, Harold Macmillan, London, 2001 .

خامساً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

- ١ – جوي ، سوزان رحيم، السياسة الداخلية في عهد حكومة حزب العمال البريطاني ١٩٦٤-١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الدراسات التاريخية، ٢٠١١.
- ٢ – حسن ، أرشد حمزة ، الأوضاع الداخلية لبريطانيا في عهد مارغريت تاتشر ١٩٧٩-١٩٩٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠١٦.
- ٣ – العاني ، نشأت كامل محمد ، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (١٩٤٥-١٩٥١)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية بن رشد، ١٩٩٦.
- ٤ – الغانمي ، شيماء هيال لفقة ، موقف حزب العمال البريطاني من المشاكل الدولية (١٩١٤-١٩٤٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
- ٥ – فتاح، أوميد رفيق، مقومات صنع السياسة العامة وتأثيرها في فعالية النظام السياسي البريطاني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهريين كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦.

سادساً : البحوث المنشورة باللغة العربية :

- ١ – أحمد، أحمد يوسف، السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢، أكتوبر، ١٩٧٠.
- ٢ – الشمري ، احسان علي حسين، الحكومة العمالية والأزمة الاقتصادية في بريطانيا (١٩٦٦-١٩٧٠)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، لكلية التربية، جامعة واسط، العدد ٩، ٢٠١٠.
- ٣ – محمد ، إدريس ثابت، التضخم المالي في بريطانيا، مجلة السياسة الجديدة، العدد ٢٢، كانون الاول ١٩٧٢.

٤ - المؤلف مجهول ، جماعات الضغط في المملكة المتحدة، مركز البحوث والدراسات الدولية، بغداد، العدد ٥، ٣٠ أيلول ١٩٧٨ .

سابعاً : البحوث المنشورة باللغة الإنكليزية :

- 1 - Britannia, Samuel, Calahan faces a sea of difficulties, Financial Times (Newspaper), London, 28 Feb., 1979.
- 2 - Hunt, John, Censor Varies seek anon aggression pact with trade unions, The Financial Times (Newspaper), London, 3 May., 1979.
- 3 - Hugart, Simon, The Liberals hope to grab additional seats for them in the house of commons, The Guardian (Newspaper), London, 28 Mar., 1979.
- 4 - Shoufi, Terence, Liability law hinders the development process, the Daily Telegraph (Newspaper), London, 25 Feb., 1979.
- 5 - Smith, Cyril, A simple slogan and not a formula of peace, The Guardian (Newspaper), London, 29 Mar., 1979.

ثامناً : المجلات والصحف باللغة العربية :

- ١ - السياسة الدولية (مجلة)، العدد ٣٦، ابريل ١٩٧٤.
- ٢ - القبس (جريدة)، الكويت ، ٤ أيار ١٩٧٩.

تاسعاً : الصحف باللغة الإنكليزية :

- 1 - The Times (Newspaper), London, 27 Jan, 1972.
- 2 - The Times (Newspaper), London, 20 Nov., 1973.
- 3 - The Times (Newspaper), London, 7 Dace., 1973.
- 4 - The Times (Newspaper), London, 16 Dace., 1977.
- 5 - The Times (Newspaper), London, 25 Feb., 1979.
- 6 - The Times (Newspaper), London, 17 Apr., 1979.
- 7 - The Guardian (Newspaper), London, 12 Feb., 1974.
- 8 - The Guardian (Newspaper), London, 29 Dace., 1978.

- 9 – The Guardian (Newspaper), London, 2 Feb., 1979.
- 10 – The Daily Telegraph (Newspaper), London, 12 Feb., 1974.
- 11 – The Daily Telegraph (Newspaper), London, 11 Dace., 1977.
- 12 – The Daily Telegraph (Newspaper), London, 12 Feb., 1979.
- 13 – The Daily Telegraph (Newspaper), London, 23 Feb., 1979.
- 14 – The Financial Times (Newspaper), London, 11 Jan, 1978.
- 15 – The Financial Times (Newspaper), London, 14 Apr., 1979.
- 16 – The Sunday Times (Newspaper), London, 12 Octo. , 1977.

عاشراً : وكالات الانباء :

- ١ - وكالة الانباء العراقية، تقرير صحفي في ١٩ أذار ١٩٧٢.
- ٢ - هيئة الاذاعة البريطانية B.B.C. عربية في ٢١ أذار ١٩٧٢
- ٣ - وكالة الانباء العراقية، تقرير صحفي في ٢٠ شباط ١٩٧٤.
- ٤ - أ.ف.ب. ، في ٩ نيسان ١٩٧٦.
- ٥ - وكالة الانباء العراقية، تقرير صحفي، ١٥ شباط ١٩٧٩.
- ٦ - هيئة الاذاعة البريطانية B.B.C. العربية ٤ أيار ١٩٧٩.